

الأزمات المالية العالمية

أزمة كورونا 19 نموذجاً



المراجعة والاعتماد

الإعداد

الأستاذة/آمنة سالم الجابري
مدير إدارة الدراسات المالية

د. شكري مرجب العشماوي
مدير قسم الدراسات والسياسات المالية

الأزمات المالية العالمية

مقدمة

جدول المحتويات

| | |
|----|--|
| 3 | مقدمة |
| 4 | أولاً: الإطار العام حول الأزمات الاقتصادية |
| 8 | ثانياً: مفهوم الأزمة المالية وخصائصها |
| 9 | ثالثاً: أسباب الأزمات المالية |
| 13 | رابعاً: أنواع الأزمات المالية |
| 16 | خامساً: نموذج أزمة (كوفيد - 19) |
| 41 | الخاتمة |
| 42 | المراجع: |

الأزمات المالية العالمية

(أزمة كوفيد 19 نموذجاً)

مقدمة

لا شك وأن القرن العشرين كان دون ريب عصر تقدم الإنسانية في شتى المجالات أهمها التطور التقني والتنظيمي الذي شمل جميع النشاطات البشرية. ولكن في المقابل فإن منطوق الأحداث الاقتصادية دفعنا إلى التأكيد من ناحية أخرى إلى أن هذا العصر أيضاً كان عصراً للأزمات بجميع مظاهرها. وما يهمنا في هذا الإطار هو الجانب المالي الذي نحاول التطرق إليه بصفة موسعة بإبراز أهم الأزمات المالية ومسبباتها. محاولين أيضاً إظهار أهم الآليات التي وضعت من أجل الحد من هذه الأزمات المالية على المستوى المحلي وحتى الدولي بمرحلة التنبؤ حتى لآليات المعالجة. كذلك شهد العام 2020 أسوأ أزمة اقتصادية، وستعتمد هذه الاحتمالات على مدى تفشي الفيروس من حيث الزمان والمكان، وعمق الأزمة التي سيتسبب فيها. لكن كلما طال أمد الصراع ضد فيروس كورونا أدى ذلك إلى تراجع قيمة الأصول المالية للاستثمارات المنجزة مع تزايد أزمة الديون وقلة الإنتاج مما سيؤدي حتماً إلى ظهور حالات الإفلاس الاقتصادي وانهيار مفاجئ لقيم وأصول العديد من البورصات العالمية بسبب صعوبة التنبؤ بحركة الأسواق. وستكون لذلك تبعات اجتماعية واقتصادية كبيرة وضغوط هائلة على الحكومات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدابير والإجراءات الاجتماعية المختلفة وبرامج الدعم لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ودعم النمو لتفادي الدخول في انكماش اقتصادي حاد.

لقد شكل تفشي فيروس كورونا مع انهيار أسعار النفط إلى حوالي 33 دولار، أثراً سلبياً مزدوجاً على دول الشرق الأوسط، وسيشكلان تحدياً كبيراً للدول التي تعاني من هشاشة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. لن يكون من السهل إعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انتهاء الأزمة، وأن تعافي الاقتصاد سيبدأ عندما يستطيع مسؤولو الصحة أن يؤكدوا للناس أنه تم احتواء الفيروس وأن الحصانة من المرض الذي يسببه قد زادت، مؤكدة أن التعافي لن يكون فورياً بل سيكون سريعاً. إن الاستجابة الصحيحة من الحكومات والشركات والأفراد يمكن أن تحد من الانكماش الاقتصادي القادم وتقصر مدته والمساهمة في انتعاش أكثر حدة وأقوى وأكثر استدامة.

وكما أدى الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى ظهور الوضع الجديد للاقتصاد المتمثل في استمرار النمو المتدهور، والاستقرار المالي المصطنع، وكذلك تتوقع تغيير أزمة كورونا التضاريس الاقتصادية العالمية. فسوف تسرع عملية إزالة العولمة وإلغاء التقارب وإعادة تعريف الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم. تستعرض هذه الدراسة الإطار العام للأزمات الاقتصادية وكذلك مفهوم وخصائص وأنواع الأزمات المالية بالإضافة إلى عرض للأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 كنموذج للأزمة المالية.

أولاً: الإطار العام حول الآزمات الاقتصادية

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعنا المعاصر، وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة، ابتداء من الآزمات الفردية وانتهاء بآزمات الدول. وقبل التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية خاصة، ارتأينا الانطلاق بمفهوم الأزمة والآزمة الاقتصادية بصفة خاصة.

1.1 مفهوم الأزمة

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة سلسلة من الآزمات الدولية المتلاحقة سواء كانت آزمات كبرى أو صغرى. وقد يرى البعض أن لفظ الأزمة واضح لا يحتاج إلى مزيد من التفسير، إلا أنه قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد لتعريف الأزمة الدولية:

- ❖ "كل موقف يحتمل أن يؤدي فيه كل تغير في الأسباب إلى تغير مفاجئ وحاد في النتائج".
- ❖ "هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة أي قرار يتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج، وتداعي كل منهما بشكل متلاحق ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلاً من الأزمة وفي الأزمة ذاتها".
- ❖ "هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً سواء إيجابياً أو سلبياً على النظام ككل".
- ❖ "الأزمة المالية هي تأثيرات حادث معين تخطت حدوث الحادث لتأثر على النظام ككل وتشكل تهديداً لمستقبل المنظمة، وتهد الخطط الرئيسية التي تقوم عليها".

وعموماً يمكن القول أن الأزمة هي حدث أو موقف مفاجئ يؤدي إلى تغير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة، ينشأ عند تهديد لقيم أو أهداف أو مصالح أو أمن الدولة الخارجي أو الشرعية الدستورية. ويتطلب سرعة التدخل والمواجهة للتحكم في تأثيراتها المختلفة المنتظرة المتوقعة.

2.1 المفهوم الاقتصادي للأزمة

تعتبر الأزمة الاقتصادية إحدى الحلقات الثلاث للدورة الاقتصادية. ولذلك فإن تعريف الأزمة الاقتصادية يتمثل بأنه عبارة عن اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو في التوازن الاقتصادي. كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها العودة أو التغير المفاجئ لظرف اقتصادي معين "انتكاسة اقتصادية" كما أنها تسجل نهاية مرحلة التوسع "نمو اقتصادي".

وتتمثل الأزمات الاقتصادية في انتفاض عائدات العملات الأجنبية في الاقتصاد أو زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مثلاً. وقد تحدث أزمات اقتصادية مؤقتة أو أزمات دائمة. حيث تختلف العوامل المؤدية لكل منهما. وتعود هذه الأزمات إلى تغير أسعار السلع أو تغير أسعار الصرف، وكذلك للتغير في معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وهكذا فإن الأزمات قد تنشأ في أحد الاقتصاديات، وتنتقل إلى الاقتصاديات الأخرى.

ورغم اختلاف تعريفات الباحثين والمحليلين لمفاهيم الأزمة، إلا أن معظمهم يتفق على أن الأزمة هي موقف يتسم بخصائص مشتركة مهمات كانت طبيعة الأزمة.

من أهم الخصائص ما يلي:

- ❖ المفاجأة والسرعة التي تحدث بها عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام.
- ❖ التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
- ❖ نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار.
- ❖ سيادة حالة من الخوف والهلع، فقد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير.
- ❖ ضيق وضغط الوقت الذي لا يتيح وقتاً كافياً للرد على الحدث المفاجئ والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة.
- ❖ تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة وذلك لصعوبة التحكم في الأحداث.
- ❖ نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.

3.1 خصائص الأزمات الاقتصادية

إن الحديث عن خصائص الأزمة الاقتصادية يعني الحديث عن الانكماش والكساد الاقتصادي مع بعضهما البعض. والجدول الموالي يبرز خصائص الانكماش الاقتصادي:

الأزمات المالية العالمية

3.1 خصائص الأزمات الاقتصادية

خصائص وسمات الانكماش الاقتصادي

| الوصف العام | خصائص وسمات الانكماش الاقتصادي |
|---|---|
| ونخص بالذكر المنشآت الأقل قدرة على التنافس مما يؤدي إلى تفشي البطالة وانخفاض حجم الاستثمارات على الصعيد الوطني. | إفلاس المنشآت الاقتصادية |
| وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى إحجام المستثمرين على الاستثمار بسبب تقلص هامش الربح. | تراجع الطلب على القروض المعدة للاستثمار |
| وذلك بسبب تفشي البطالة مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج يصعب تصريفه ويشكل عبئاً على المنشآت الاقتصادية. | تراجع الطلب على الاستهلاك |
| وذلك نظراً لتباطؤ معدل النمو الاقتصادي بين ضعف الاستثمارات مما يؤدي إلى بداية تقهقر القدرة الشرائية للأجور. | جمود اقتصادي |

وما دام تطرقنا إلى خصائص الانكماش الاقتصادي، فلا بد من النظر إلى خصائص الكساد الاقتصادي، وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

خصائص أو سمات الكساد الاقتصادي

| الوصف العام | خصائص أو سمات الكساد الاقتصادي |
|--|---|
| وذلك لعدم قدرتها على احتمال انخفاض الأسعار يدفعها إلى صرف عدد من العمال لتخفيف أعبائها. كما قد تلجأ لتخفيض أسعارها بغية تصريف مخزونها من السلع غير المباعة، وتحسين إنتاجيتها بشكل جدي. | لجوء المنشآت الاقتصادية إلى تخفيض إنتاجها |
| وذلك لانخفاض القدرة الشرائية لمعظم المداخيل. | تقلص الطلب على الاستهلاك |
| وذلك راجع لانحسار حجم الاستثمارات بسبب الإقبال المتزايد للمنشآت مما يعني انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتحول معدلات النمو من إيجابية إلى سلبية. | الانخفاض المتزايد في الإنتاج |

بالإضافة إلى تدهور معدل الربحية كسمة أساسية للأزمة الراهنة، فإنه توجد عدة أمور هامة ميزت الأزمات الاقتصادية وهذا ما يبينهما الجدول التالي:

خصائص الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

| الخصائص | الوصف العام |
|--|---|
| الأزمات أصبحت أقصر أمداً | فبعد أن كان تعاقب فترات الانتعاش والركود يستغرق عادة حوالي 10 سنوات حتى يصل الاقتصاد الرأسمالي إلى بداية فترة جديدة، فإن الأزمات الدورية التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية فإن عمقها الزمني يتراوح ما بين 3 - 5 سنين وفي حالة أخرى أقل من ذلك. |
| الأزمات أصبحت أقل حدة | سواء كان ذلك من حيث طول الفترة التي تستغرقها مدة الهبوط في الإنتاج أو من حيث نسب التدهور في مؤشرات النشاط الاقتصادي. |
| اختفاء الدورة الاقتصادية على المستوى العالمي | حيث تميزت الأزمات الدورية بتوزيعها غير المتساوي بين بلدان العالم الرأسمالي وعدم تزامن وقوعها في تلك البلدان وهنا لعب التطور غير المتساوي بين هذه البلدان دوراً هاماً في هذا الخصوص. |
| وتنقسم الأزمات الاقتصادية إلى نوعين هما: أزمات أسواق السلع، وأزمات أسواق رأس المال. وسوف نركز على أزمات أسواق رأس المال "أزمات الأسواق المالية". | |

ثانياً: مفهوم الأزمة المالية وخصائصها

2.1 مفهوم الأزمة المالية

الأزمة المالية هي انهيار شامل للنظام المالي بكل مكوناته. فالأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، إجمالي الفروض، الودائع المصرفية وسعر الصرف "أو" انهيار النظام المالي مصحوباً بعدد كبير أو بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية على انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي. الأزمة المالية هي تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد. وعموماً يقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي الآثار السلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية.

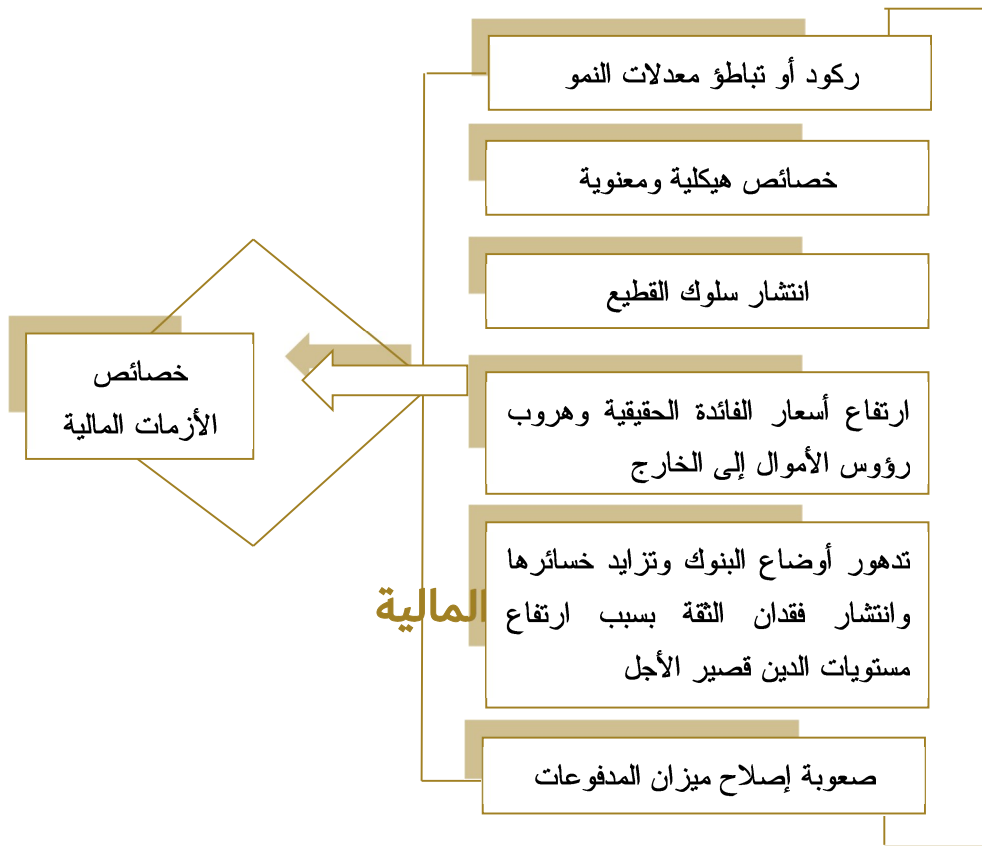
2.2 خصائص الأزمة المالية

- يمكن إبراز هذه الخصائص كما يلي:
- ◆ ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
 - ◆ خصائص هيكلية اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج. وتزداد خطورة ذلك حينما يكون جزءاً كبيراً من الائتمان موجهاً لقطاع الخاص.
 - ◆ المخاطر المعنوية: قيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية مما يعني تزايد المخاطر.
 - ◆ تؤدي المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوة بالآخرين- سلوك القطيع- ويؤدي ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصاً حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها.
 - ◆ هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي عنصر مهم، فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزايد الميل الاقتصادي لتعرض لأزمة مصرفية.
 - ◆ تلعب الصدمات الخارجية دوراً هاماً، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى تدهور معدلات لتبادل وانخفاض قيمة الصادرات.
 - ◆ قد تكون أسعار الصرف الحقيقية غير موجهة بشكل سليم.
 - ◆ هروب رؤوس الأموال للخارج، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون غير القابلة للتحصيل، وانهيار أسعار الأصول. وتبدأ عملية الدوامة لتعقد من مشاكل البنوك بدرجة أكبر.

- ◆ انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معهازمات مصرفية جديدة أزمات مصرفية جديدة.
- ◆ فقدان الثقة بسبب ارتفاع مستويات الدين قصير الأجل.
- ◆ صعوبة إصلاح ميزان المدفوعات الدولي بدون إصلاح النظام المالي، وذلك نظراً لإزالة الفواصل بين الأنظمة المالية المحلية والدولية.

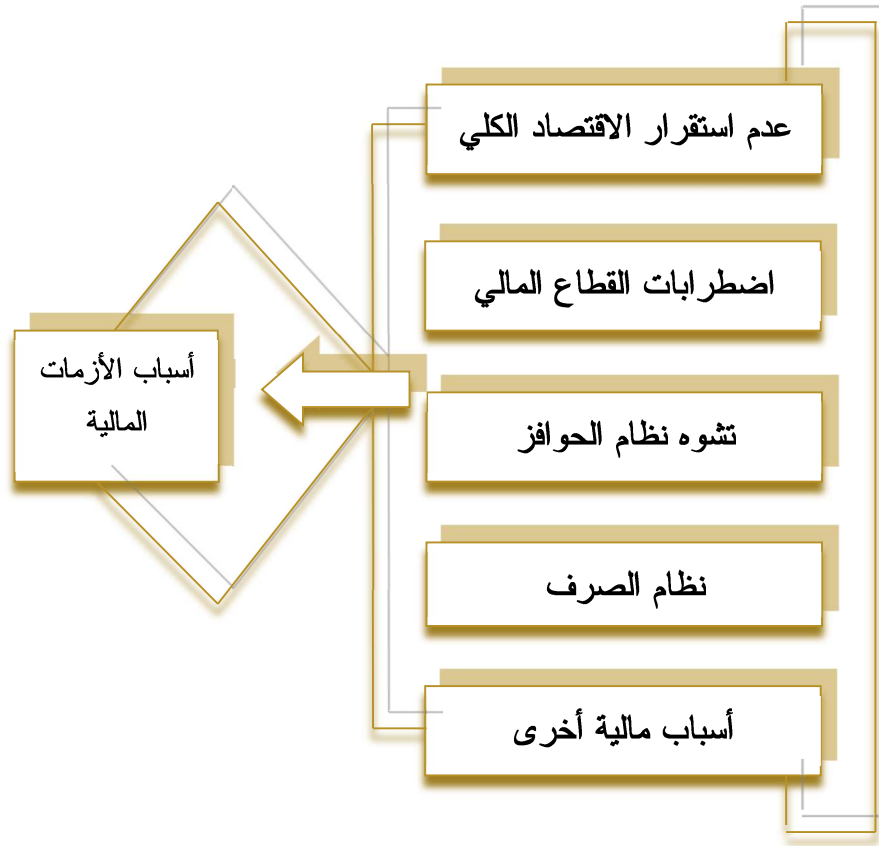
ولمزيد من التوضيح، يمكن إبراز الخصائص في الشكل التالي:

خصائص الأزمات المالية



لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، وإنما تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة. وعليه يمكن إبراز العوامل أو الأسباب المؤدية للأزمات المالية في الشكل التالي:

أسباب الأزمات المالية



1.3 عدم استقرار الاقتصاد الكلي

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو:

أ- التقلبات في شروط التبادل التجاري مما يصعب على عملاء البنوك والمشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتها خصوصاً خدمة الديون. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 70% من الدول النامية التي وجدت بها أزمة مالية شهدت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة.

ب- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية حيث أدت التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً إلى التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية لدرجة جاذبيتها ويقدر ما بين 50-67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات كان سببها التقلبات في أسعار الفائدة عالمياً.

ج- التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.

د- أما في الجانب المحلي فالتقلبات في معدل التضخم (أسواق السندات) أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة) وأسعار الأسهم وتغير أسعار الفائدة، تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع من ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً في حدوث الأزمات المالية في العديد من دول العالم النامي. كما أن هناك آثار سلبية أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي كان لها دور هام لتهيئة حدوث الأزمات المالية.

2.3 إضرابات القطاع المالي

والتي تعتبر القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في مختلف الدول، وذلك نتيجة لما يلي:

- ♦ التوسع الكبير في الإقراض: الذي أدى إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع العمومي أو الصناعي أو التجاري.
- ♦ انهيار الأسواق المالية: حيث دلت ظاهرة مشكان Miskhine 1994، أنه من بين الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث أزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة.
- ♦ عدم التحضير الكافي للتحرير المالي: حيث يؤدي التحرير المالي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة لبنوك القطاع المالي، كما أن التحرر المالي يعني دخول بنوك أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على البنوك المحلية.
- ♦ عدد كبير من البلدان أصبح عرضة للتدفقات المالية إلى الخارج مع تزايد خطر الآثار الفيزية يعقب ذلك انهيار في أسعار الصرف المحلية الذي يؤدي بدوره إلى آثار سلبية على المراكز المالية للبنوك والشركات المعرضة للاقتراض الأجنبي وعليها التزامات أجنبية كبيرة. وكل هذه التطورات تعكس آثارها على قرارات الإقراض المحلي والاستثمار من ثمة الإنتاج والعمالة.
- ♦ عدم التوافق نوعاً ما بين الأصول والخصوم في شركات مالية أو غير مالية وذلك لاتباع سياسات ينقصها التوافق والانسجام.
- ♦ ضعف النظام المصرفي وضعف الميزانيات تضيف إلى ذلك ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي بالإضافة إلى الخطر المعنوي الذي ينشأ عن الضمانات الحكومية.

3.3 تشوه نظام الحوافز

إن أي نظام للحد من الكوارث والأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة حيث دلت التجارب العالمية أن الإدارات العليا في البنوك وقلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية. ورغم ذلك، لا يتم إنهاء خدمات البنوك والإدارة العليا أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة.

4.3 نظم الصرف

يمكن أن تؤثر نظم أسعار الصرف بتعرض البنوك لأزمات مالية من خلال المضاربة وكذلك الطريقة التي تتأثر بها الأصول الحقيقية للبنوك نتيجة خفض قيمة العملة المحلية وقدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة أو عسر مالي.

5.3 أسباب مالية أخرى

أ- انتهاج السياسات المالية والنقدية التوسعية والتي لا تخلو من تهور وتؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب وسعر الصرف أعلى من القيمة الواقعية للعملة وعجز غير قابل للاستمرار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ثم انخفاض في الاحتياطي النقدي إلى درجة من الخطر تؤدي إلى نشوب الأزمة.

ب- التغيرات في توقعات المستثمرين أو "اتجاهات السوق" والتي تؤدي إلى اشتعال فتيل الأزمة في الحالات التي تكون فيها البلاد قد أصبحت معرضة للأزمة بسبب ضعف في جانب من الجوانب كأن تكون مثلاً مشغلة بحجم مفرط من الديون.

ج- الحركة التوسعية لرؤوس الأموال دولياً، الأمر الذي يتطلب إعادة ثقة المستثمرين في النظام المحلي

د- اختلال اقتصادي أو مالي تحمله مثل عجز ضخم في الحساب الجاري أو إلى عجز مالي ضخم.

هـ- ارتفاع شديد لا يمكن تحمله في أسعار الأصول عادة أسهم الشركات، أو العقارات أو ارتفاع شديد في قيمة العملة.

و- عدم المواءمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسة مع أصولها خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول طويلة الأجل لميزانية تلك المؤسسات، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس.

رابعاً: أنواع الأزمات المالية

تتعدد أنواع الأزمات المالية وتختلف باختلاف التقسيمات التي وضعها الاقتصاديون حيث تقسم إلى:

- ◆ أزمة مصرفية "الذعر المالي".
- ◆ أزمة سعر الصرف "أزمات العملة".
- ◆ أزمة الدين "أزمة المديونية الخارجية".
- ◆ أزمة الأسواق المالية "أزمة مالية شاملة".

1.4 الأزمة المصرفية

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة أو مفاجئة في طلب سحب الودائع فيما أن البنك يقوم باقتراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك.

وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى تلك الحالة أزمة مصرفية "وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان " وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأزمات المصرفية تميل إلى الاستمرار وقت أطول من الأزمات العملة، ولها آثاراً حتى على النشاط الاقتصادي. وقد كانت هذه الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتمويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمات العملة.

2.4 أزمة سعر الصرف

تعرف بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية للدولة، أو تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل، أو مخزن للقيمة. لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي

إلى انهيار سعر تلك العملة وهو شبه ما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا علم 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية، قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزيد في التدفقات الخارجية.

3.4 أزمة الدين

هي أزمات تعني أن بلداً أو مجموعة بلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية. وتعني كذلك زيادة حجم الديون بمعدلات كبيرة بحيث تصبح الدولة عاجزة عن السداد. ويرجع أسباب حدوث هذه الأزمة إلى:

- ♦ توقف المقرض عن السداد.
- ♦ اعتقاد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة.
- ♦ الإفراط في الطلب الكلي الناجم عن أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية والذي ينعكس في وجود اختلال داخلي وخارجي.

وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري "خاص" أو دين "سيادي" عام. كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

4.4 أزمة الأسواق المالية

هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة. ويقصد بها كذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في:

- ♦ تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم.
- ♦ آثار سلبية على قطاع الإنتاج، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق الدولية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن هذه الأزمات المالية تتسم بدرجة كبيرة من الترابط فيما بينها، كما تتسم بالتتابع في بعض الحالات، وقد تتزامن عناصر أزمات العملة والبنوك والديون في آن واحد على النحو الذي حدث في الأزمة المكسيكية 1994 والأزمة المالية الآسيوية 1997.

إن ما يعيشه العالم اليوم من أزمة عامة وشاملة لا يمكن بحال من الأحوال اختصارها واختزالها في أزمة مالية مهما كان مدلول هذه الصفة من ضيق أو اتساع لأن الأمر لا يتوقف عند هذا بل يتعداه إلى أزمة فكر بمفهومه العام والشامل.

فالفكر الليبرالي الغربي ومن ورائه النظام الاقتصادي الآن يعد استمراره محل جدل كبير، بل شك أكبر نظراً لعمق الأزمة التي يتخبط فيها. والسبب الجوهرى لظهور هذه الأزمة، والأزمات السابقة، وكذلك اللاحقة وأن كتب لهذا النظام البقاء إذا لم يكن هناك بديل يخلفه يرجع في الأساس إلى الأسس التي قام وبني عليها هذا النظام التي تحمل في ثناياها بذور فنائه. فالمشكلة ليست مطروحة على المستوى الاقتصادي فحسب بل الأزمة أزمة فكر في الأساس وأزمة حضارة، لأن هذه الحضارة قد أسست على قواعد تعادي الفطرة البشرية عن جميع النواحي الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والأخلاقية وغيرها.

خامساً: نموذج أزمة (كوفيد - 19)

1.5 مقدمة

يعمل الاقتصاد العالمي في ظل حالة من عدم اليقين منذ أواخر العام (2019)، حيث حمل هذا العام نوعاً جديداً من التحديات للاقتصاد، وهو تحدي مواجهة أزمة صحية، وهي أزمة فيروس كورونا، التي تختلف في طبيعتها عن الأزمات السابقة، التي واجهها الاقتصاد، من حيث شدة الأثر، وسرعة انتقال العدوى، وعدم القدرة على الحد من انتشارها، فلقد تأثر الاقتصاد العالمي بصورة أكبر من الأزمة المالية العالمية (2008).

وقد دفعت جائحة (كوفيد -19) العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية لعام (2008)، فلقد أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، وذلك لأن الانتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي، الذي كان قد بدأ يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيف من الأزمة المالية السابقة، حيث إن هذه الأزمة ستضفي زخماً على بعض التغييرات، التي طرأت في الاقتصاد العالمي، وتعتمد الأضرار على مدى سرعة وفاعلية سياسة الحكومات لاحتواء العدوى. وقد أشارت منظمة (الأونكتاد) إلى حدوث تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى أكثر من (2%) لهذا العام، الأمر الذي قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار، خلافاً لما كان متوقعاً في سبتمبر (2019)، أي: أن العالم على عتبة ركود اقتصادي عالمي شديد.

وإن معظم التوقعات الاقتصادية لعام (2020) كانت تتنبأ بسنة من النمو الثابت إن لم يكن بالنمو المتزايد، فقد شهد تحديث توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يناير ارتفاعاً في النمو من (2.9%) في (2019) إلى (3.3%) في (2020)، وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل، منها: اتفاقية التجارة (المرحلة الأولى) بين الصين والولايات المتحدة، وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وجاء تفشي الفيروس التاجي صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً توقعاتها لنمو (2020) إلى النصف من (2.9%) إلى (1.5%)، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنه سيصدر تعديلاً كبيراً قريباً، ولكن حتى هذه الجولة الأولى من المراجعات ربما كانت متفائلة للغاية، لأنها أدرجت الافتراض المنتشر على نطاق واسع بأن الركود في الربع الأول سيتم تعويضه على الفور في الربع الثاني، مع احتمال أن يكون النمو سلبياً في الربع الأول من (2020).

لقد وُجِّهت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ضربة موجعة إلى اقتصاد عالمي يعاني بالفعل من الهشاشة، ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة لن يتضح قبل مرور بعض الوقت، إلا أن الخسائر في هذين المجالين ستكون كبيرة. وستجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصادات الدولية بشكل عام والدول النامية بشكل خاص عرضةً لاضطرابات اقتصادية ومالية، وقد يحد هذا من قدرة وفاعلية المساندة على صعيد السياسات في وقت تشتد فيه الحاجة إليه، وحتى مع وجود مساندة السياسات، فمن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد.

2.5 مسارات الأزمة

بحلول أوائل أبريل من العام (2020)، كان نحو (150) بلداً قد أغلقت جميع المدارس، وفرضت إلغاء التجمعات والفعاليات، وأغلق أكثر من (80) بلداً كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس. وفُرضت قيود على السفر على نطاق واسع. وأثَّرت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المستهلكين والمنتجين تأثيراً كبيراً على النشاط والتجارة في العالم، وصاحبته تقلبات في الأسواق المالية، وتراجعات حادة لأسعار النفط والمعادن الصناعية. واتسمت مسارات الأزمة بالآتي:

1.2.5 تعدد مواطن الضعف في الأجل القصير

وفي الأجل القصير، فإن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، التي يُرجح أن تكون الأشد تضرراً اقتصادياً، هي التي تعاني ضعف أنظمتها الصحية، أو تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة، أو السياحة، أو تحويلات المغتربين من الخارج، أو تعتمد على صادرات السلع الأولية، أو التي تعاني من مواطن ضعف مالية. وفي المتوسط، فتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ارتفاع مستويات ديونها عما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يجعلها أكثر عرضةً للضغوط المالية. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي الجائحة إلى خنق معدل نمو الإنتاج، الذي كان ضعيفاً خلال العشرة أعوام الماضية. وكانت الأوبئة السابقة قد صاحبها هبوط معدل إنتاجية الأيدي العاملة بنسبة (6%)، وتراجع معدلات الاستثمار بنسبة (11%) بعد مرور خمسة أعوام في البلدان المتأثرة.

ومع تعدد مواطن الضعف فقد ظهرت متلازمة مع تداعيات اقتصادية، ففي المجال الصحي ارتفعت تكلفة الإجراءات الصحية، التي تشمل الحجر والتحليل، والمعدات الخاصة، والساعات الإضافية للكوادر المتخصصة، وتكلفة الإجراءات الوقائية الصحية، التي تشمل المعقمات، والكمامات، واللقاحات، وكذلك الإجراءات الوقائية غير الصحية، التي تشمل الترتيبات الأمنية عند الحدود وفي المنشآت العامة،

ولإنفاذ الحجر العام وحظر التجوّل. بالإضافة إلى ساعات العمل المفقودة للمصابين بسبب الغياب الوقائي، وبسبب الغياب عن العمل للاهتمام بالأطفال بعد إغلاق المدارس. وهناك مجموعة أخرى من التداعيات الاقتصادية في المجالات غير الصحية تضمنت جميع القطاعات، ولكن توجد خمس قطاعات ستتحمّل العبء الأكبر بسبب آثار الفيروس المباشرة، وبسبب آثار الإجراءات الصحية الوقائية، وهي السياحة والطيران والبيع بالتجزئة والمطاعم، بالإضافة إلى قطاع النقل، وإضافة إلى ذلك، فقد واجهت سلاسل الإنتاج اضطرابات كبيرة، بسبب إغلاق المنافذ والمصانع ذاتها كإجراء وقائي. ويبرز أكبر ضرر اقتصادي في الدول التي تعتمد على الاقتصادات الصينية والكورية والإيطالية (حالياً، قد تتغير الصورة مع انتشار الفيروس)، كونها الاقتصادات الأكثر تضرراً صحياً من الفيروس. وتقع الدول الخليجية ضمن هذه الفئة، لأن الصين وكوريا الجنوبية من أهم مستهلكي النفط في العالم، لا سيّما النفط الخليجي. وانعكس ذلك على هيئة تراجع كبير في أسعار النفط يتجاوز (50%)، ويمسّ جميع قطاعات الاقتصادات الخليجية.

2.2.5 أضرار طويلة الأجل

تُخلف حالات الركود الحاد تداعيات مستديمة على الناتج المحتمل من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعاطلين، والانسحاب من دائرة التجارة العالمية، وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد. وستكون الأضرار طويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية في الاقتصادات التي تعاني أزمات مالية، وفي البلدان المصدرة لمنتجات الطاقة بسبب انهيار أسعار النفط. وفي المتوسط، ففي فئة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، على مدى خمس سنوات، قد يؤدي كساد تصاحبه أزمة مالية إلى انخفاض الناتج المحتمل نحو (8%)، أمّا في البلدان المصدرة للطاقة من بين هذه الفئة، ففي المتوسط قد يؤدي كساد يصاحبه انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الناتج المحتمل بنسبة (11%)، وذلك نظراً لِقَصْر الفترة الزمنية، فمنذ بداية الأزمة، لم تبرز بعد التداعيات الاقتصادية طويلة الأجل. ولكن في حال استمرار الأزمة، وانعدام تبني سياسات مالية ونقدية لمعالجتها، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي إفلاس الشركات غير القادرة على تغطية التزاماتها المالية، كجزء من حلقة انكماش اقتصادي مفرغة، وإفلاس الأفراد غير القادرين على تسديد ديونهم، مثل قروض العقار والسيارات، كجزء من حلقة انكماش اقتصادي مفرغة، بالإضافة إلى تسريح الموظفين الذين يعملون في شركات أصبحت غير قادرة على دفع رواتبهم، كجزء من حلقة انكماش اقتصادي مفرغة.

3.5 عناصر التعافي

يتوقع أن يعاد فتح الاقتصادات تدريجياً مع استمرار عدم اليقين بشأن مسار الجائحة، وينبغي ألا تتسرع الحكومات في سحب الدعم المقدم من المالية الحكومية. غير أن عليها اتباع منهج أكثر انتقائية في هذا الخصوص، وتجنب إعاقة عمليات إعادة التوزيع القطاعي عند استئناف النشاط. كما ينبغي أن يتحول الدعم تدريجياً من حماية الوظائف القديمة إلى إعادة الأفراد لأعمالهم، وذلك، بتقليص برامج الاحتفاظ بالوظائف (دعم الأجور)، وإعادة تطبيق اشتراطات البحث عن عمل، والتدريب على مهارات جديدة، ومساعدة الشركات القابلة للاستمرار وإن كانت ضعيفة على استئناف العمل بصورة آمنة. وفي ظل أسعار الفائدة المنخفضة والبطالة المرتفعة، يمكن أن يؤدي تعزيز الاستثمار الحكومي - بدءاً من الصيانة وتسريع تنفيذ المشروعات - إلى خلق الوظائف وتحفيز النمو الاقتصادي.

وسيكون على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل التي تواجه قيوداً تمويلية شديدة أن تحقق المزيد بإمكانيات أقل، وذلك عن طريق إعادة ترتيب أولويات الإنفاق ورفع الكفاءة. وقد يحتاج بعضها إلى مزيد من الدعم المالي وتخفيف أعباء الديون من الجهات الرسمية. كما وينبغي للحكومات أيضاً أن تعتمد إجراءات لتحسين الامتثال الضريبي والنظر في زيادة الضرائب على الفئات الأكثر ثراء والشركات عالية الربحية. فمن شأن ضمان تحقيق الإيرادات أن يساعد على سداد تكلفة الخدمات الحيوية، كالرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي، أثناء أزمة ألحقت أكبر الضرر بالشرائح الفقيرة من المجتمع. وبمجرد السيطرة على الجائحة، ستحتاج الحكومات إلى تشجيع التعافي مع معالجة تركبات الأزمة، بما في ذلك عجوزات المالية الحكومية الكبيرة، ومستويات الدين العام المرتفعة. فالبلدان التي تمتلك حيزاً مالياً كافياً وأصابها ندوب غائرة كبيرة من جراء الأزمة، مثل انتشار البطالة طويلة الأجل، ينبغي عليها أن تقدم دفعة تنشيطية مؤقتة من المالية الحكومية مع التخطيط للضبط المالي على المدى المتوسط. والبلدان ذات المديونية المرتفعة والقدرة الأقل على الحصول على التمويل ستحتاج إلى إجراء الضبط المالي على المدى المتوسط أيضاً، مع السعي لحماية الاستثمار الحكومي والتحويلات الموجهة للأسر منخفضة الدخل. وبالنظر إلى المستقبل، فسيكون على البلدان أن تعطي أولوية للاستثمار في نظم الرعاية الصحية والتعليم، وينبغي لها أيضاً أن تعزز شبكات الأمان الاجتماعي لضمان إتاحة الغذاء وغيره من السلع والخدمات الأساسية لكل المواطنين.

ومع بدء تعافي الاقتصادات، فينبغي للحكومات أن تغتتم هذه الفرصة للتخلي عن نموذج النمو السابق على الأزمة وتعجيل التحول إلى اقتصاد رقمي ومنخفض الكربون. وينبغي أن يكون تسعير الكربون سمة أساسية في هذا التحول، لأنه يشجع الناس على تخفيض استخدام الطاقة والانتقال إلى بدائل أنظف، كما أنه يولد إيرادات يمكن استخدامها جزء منها في دعم الفئات الأضعف. وإذا تعمل الحكومات على زيادة استثماراتها العامة وغير ذلك من إجراءات المالية العامة لتشجيع التعافي، فسوف يكون لسياساتها المختارة آثار طويلة الأمد، وعليها أن تقوم بدفعة حاسمة لجعل الاقتصادات أكثر صلابة وشمولاً للجميع، وأن تكبح الاحترار العالمي من خلال إجراءات خضراء تسهم أيضاً في تعزيز النمو والتوظيف.

ومن الضروري أن يعتمد واضعو السياسات برامج إصلاح شامل لتحسين المؤسسات وأطر العمل التي تكفل العودة في نهاية المطاف إلى تحقيق نمو قوي بعد انحسار جائحة كورونا، وفي الوقت ذاته تمهيد الطريق لآفاق أكثر إشراقاً على المدى الطويل. وحينما يخرج العالم من الجائحة، فسيكون من الضروري أيضاً العمل لتقوية آليات التأهب والوقاية والاستجابة للتصدي للأوبئة قبل أن يقع الوباء التالي. فقد دخل أقل من (5%) من البلدان في أنحاء العالم هذا التقييم للأداء في مواجهة الجائحة، وتم تصنيفهم في الفئة الأعلى بفضل قدرتهم على الاستجابة والحد من تفشي الفيروس. وسيتطلب تحسين قدرات قطاع الرعاية الصحية تعاوناً وتنسيقاً على صعيد السياسات الدولية، لاسيما بالنظر إلى النطاق العالمي للجائحة. ويمكن تقديم توصيات خلال المرحلة القادمة وفق التالي:

1.3.5 استخدام كافة عناصر المالية الحكومية

لا شك أن العامل الحاسم في المالية الحكومية هو مواجهة الوباء ونتائج الاقتصادية سنة (2020)، وكيفية إدارة الموازنات مع عجز كبير بسبب انحسار الإيرادات وزيادة النفقات. ولتمويل العجز صلة مباشرة مع السوق المالية والمصارف، والبنوك المركزية، وأسعار الفائدة. وتمثل الموازنات العامة الحقيقية الرئيسة لأدوات السياسة التي تزاولها الحكومة أيام الأزمات على وجه الخصوص، فضلاً عن الوضع الاعتيادي. ومن تفاعل عجز الموازنة الحكومية مع قطاع المال، وعبر الدين الحكومي، وتدويره، وفعل التوقعات، فقد تتفاقم الأزمة بالتغذية المتبادلة وتزداد صعوبة السيطرة عليها في الدول المتطورة، وتركز الحكومات حالياً على حماية الاقتصاد من الانزلاق إلى هذا المسار. ومثلما أصبحت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الميدان الرئيسي للوباء هي أيضاً بؤرة الأزمة الاقتصادية لصدمة كورونا.

وتتعاظم مسؤوليات السياسة المالية لحفظ الاقتصاد من الانزلاق إلى حلقة التدهور المستمر، وتعمل في الوقت نفسه على ضمان استمرار الخدمات العامة، وخفض احتمال الخسائر الكبيرة، والإفلاس في شركات الأعمال والمؤسسات المالية، خاصة المصارف منها. وتبقى الأولوية الأولى لمنع انتشار الوباء وإنقاذ حياة المصابين، ولذا فإن تخصيص نفقات إضافية للقطاع الصحي لا يتزاحم مع المهام الأخرى في الدول، التي اعتادت حكوماتها على سياسات رصينة.

ولا شك في العجز المزدوج، لكل من المالية الحكومية وميزان المدفوعات الخارجية، في الدول النفطية مع تهاوي أسعار النفط. لكنها تستطيع التوسع في الاقتراض الداخلي إذ تتمكن من تمويل عجوزات موازينها الخارجية اعتماداً على فوائضها السابقة بالعملة الأجنبية، خاصة المملكة السعودية والإمارات والكويت، حتى لو بقيت أسعار النفط منخفضة عام (2021)؛ وحتى روسيا فقد تتجاوز الأزمة عام (2020) حيث يتكيف اقتصادها مع أسعار نفط منخفضة لامتلاكه مقومات التنوع؛ وأما العراق فيستطيع إدارة الإنفاق الحكومي بسهولة عام (2020)، حتى عند استمرار انخفاض أسعار النفط عام (2021)، وما بعد فيتطلب الأمر سياسات اقتصادية تختلف كثيراً.

وتتحسب الحكومات للمخاطر التي لازالت مرتفعة من جهة الوباء والاقتصاد، إذ اعتمدت التصورات الحالية والمعلنة للمالية العامة على افتراض الاستئناف التدريجي للأنشطة المعطلة والعودة إلى الوضع الاعتيادي، تقريباً، في الربع الثالث والرابع من عام (2020) وإزالة أكثر آثار الصدمة عام (2021) ويتوقف هذا المسار على انحسار الوباء ثم نهايته دون موجة ثانية. وقد شهدت الأسواق المالية تذبذباً في الشهرين الماضيين، وإن استقرارها في غاية الأهمية، والمقصود هنا أسعار الأسهم والأسعار السوقية لسندات الدين. وقد أضاف الانخفاض الأخير في أسعار النفط عنصراً آخر لعدم الاستقرار لكنها تتحسن مع تخفيف القيود خاصة عن حركة النقل والسفر. ولا بد للسياسات المالية من الانتباه إلى الاستقرار الاجتماعي الذي يهدده الفقر والتفاوت الحاد في الرفاه والمعاناة وتآكل الثقة بالمؤسسات العامة. لكن قوى المعارضة والرفض أيضاً تتحمل مسؤولية، في مثل هذه الأزمات، لأن أضرار الاضطراب الاجتماعي فادحة بالمعايير الإنسانية. ويقاس حجم الإنفاق الحكومي بنسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر بهذا القياس، عن عبء الدور الحكومي على الاقتصاد الوطني. ويبين أيضاً، ثقل الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر. ففي عام (2019) بلغ الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة (39%) من الناتج المحلي، ويرتفع عام (2020) إلى (44%)، وفي دول منطقة اليورو من (47%) إلى (53%)؛ وتفاوتت الدول كثيراً مثل: بلجيكا والدانمارك

وفنلندا إلى أكثر من (50%) ويزداد أيضاً، وفرنسا إلى (56%) ليصبح (61%) لأقرب وحدة مئوية؛ بينما في سويسرا بلغ (32%) وفي كوريا الجنوبية (22%) وسنغافورة (14%) عام (2019)، ويرتفع في الدول الثلاث إلى (37%) و(24%) و(21%) على التوالي. ومن المعروف أن الأزمات والحروب والتغيرات العميقة في السياسات الاجتماعية للدول كانت من أهم أسباب وصول الإنفاق الحكومي إلى حجمه الحالي، على سبيل المثال، فقد كان في فرنسا (9%) من الناتج المحلي عام (1913) و(23%) عام (1938). وتُقيّم ضخامة الإنفاق الحكومي بمعياريين مختلفين: فمن الزاوية الاجتماعية فإن زيادة الإنفاق الحكومي توسّع إمكانية الاستقرار والعدالة الاجتماعية وتقيّد دور الملكية الخاصة والأسواق في مسار الاقتصاد وتغييراته البنوية؛ ومن الزاوية الأخرى فيتهم القطاع الحكومي بالكفاءة المنخفضة، علماً بأن معيار الكفاءة ينصرف إلى إدارة الخدمات العامة دون النفقات التحويلية، وهي جزء مهم من الإنفاق الحكومي. وفي الدول النامية ومتوسطة الدخل فإن الإنفاق الحكومي يزداد من (32%) إلى (34%) من الناتج المحلي، وفي أوروبا من (36%) إلى (39%)؛ ويرتفع هذا المؤشر في الدول التي كانت ضمن حلف وارسو ويوغسلافيا السابقة؛ ويلاحظ المستوى المنخفض للإنفاق الحكومي في إيران وإندونيسيا، حيث بلغ (17%) إلى (19%) في الأولى و(16%) إلى (17%) في الثانية لسنتي (2019) و(2020) على التوالي. أما الدول منخفضة الدخل فالمتوسط العام لإنفاقها الحكومي بلغ (19%) ولم يتغير إلا قليلاً بين (2018) و(2021).

كان عجز الموازنة الحكومية الشامل في الدول النامية قد بلغ (2.2%) من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة المالية الأخيرة وأصبح (3%) عام (2019) ويرتفع إلى (11%) عام (2020)، وهي زيادة كبيرة، والعجز بهذا الحجم يولد ضغطاً لا يستهان به على المصارف وأسواق المال. وفي الولايات المتحدة يرتفع العجز من (6%) إلى (16%)، ولمعرفة مضامينه في الاقتصاد الكلي فنشير إلى كونه أكبر من الادخار الخاص، ويتطلب تمويله اتساع عجز الميزان الخارجي واستقطاب الاقتصاد الأمريكي لدفعة كبيرة من الاستثمار الأجنبي. أما في الدول النامية ومتوسطة الدخل فيرتفع العجز من (5%) إلى (9%) من الناتج المحلي، وفي الصين من (6%) إلى (11%)؛ وعجوزات الموازنات العامة للدول النفطية ضمن هذه المجموعة. والدول متدنية الدخل يرتفع عجزها من (4%) إلى أقل من (6%) ولا تشكل ضغطاً على الاقتصاد العالمي.

كان إجمالي الدين الحكومي في الدول النامية (105%) من الناتج المحلي عام (2019) ويقدر بـ (122%) عام (2020). والحكومات ذات المديونية العالية عام (2020)، هي: اليابان (252%)، واليونان (201%)، وإيطاليا وإيرلندا والبرتغال عالية المديونية ودين الحكومة الأمريكية (131%) من الناتج المحلي. أما الدول المتقدمة ومتوسطة الدخل فيرتفع إجمالي دينها العام من (53%) إلى (62%)؛ والدول منخفضة الدخل من (43%) إلى (47%).

وتمول الجهات الأجنبية، حكومات ومؤسسات وأفراد، (35%) من الدين الحكومي في الدول المتقدمة عام (2019)، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة في السنتين القادمتين؛ بينما في الدول النامية ومتوسطة الدخل فتمول (18%) من الدين الحكومي؛ وفي الدول منخفضة الدخل (19%). وعليه فسوف تسهم هذه الصدمة في ترسيخ ضخامة مجموع الأصول المالية في اقتصاد الدول النامية نسبة إلى الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه فقد قلصت نسبياً قاعدته الإنتاجية السلعية. وتُستقطب آليات عمل الاقتصاد نحو الحكومة وقطاع المال أكثر فأكثر. ويمكن للبلدان النامية إجراء العديد من الإصلاحات السريعة الآن لضمان قدرة أنظمة إدارة المالية الحكومية لديها على دعم الاستجابات لفيروس كورونا على نحو أفضل تتمثل في:

♦ ضرورة إعادة تخصيص الموارد القائمة، ويمكن القيام بذلك من خلال التحويلات، أو الميزانيات التكميلية. ويمكن الحصول على موارد إضافية من صناديق الطوارئ، أو صناديق الكوارث الوطنية (حيثما وجدت). وفي العديد من البلدان، فيمكن إجراء التحويلات، أو إعادة التخصيص (مع مراعاة القيود) باستخدام الحد الأدنى من الإجراءات الإدارية، مما يتيح اتخاذ تدابير فورية، وذلك على عكس استخدام الميزانيات التكميلية.

♦ إعادة توجيه بعض الضوابط المتعلقة بفيروس كورونا من أجل تفويض السلطة والتعجيل بعملية التنفيذ. ويمكن أن تستوعب أنظمة إدارة المالية العامة الكافية هذا الأمر في حالات الطوارئ. ويجب إعادة توجيه المبادئ التوجيهية للضوابط بناءً على تقييم المخاطر. وحيثما يتم تخفيض الضوابط السابقة، فيجب أن تحل محلها توقعات واضحة وصريحة وذات مصداقية للضوابط اللاحقة.

♦ العمل على رفع كفاءة إدارة النقد أمر بالغ الأهمية حتى يكون لدى الحكومة صورة شاملة عن النقد المتاح في أي وقت، وهي في وضع أفضل يمكنها من إدارة النقد وضمان السيولة اللازمة لعمليات مواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وفي الحالات التي توجد فيها مبالغ كبيرة من النقد الحكومي في حسابات مصرفية تجارية، فقد يكون من المناسب لوزارة المالية أن تسرع بجمع الإجراءات اللازمة لتحويل الأموال إلى حسابات مصرفية وتجميعها وإنشائها. وفيما يتعلق بأموال المانحين، ومن أجل حماية هذه الأموال وتعزيز ثقة المانحين وضمان أنها لن تختلط مع الأموال الحكومية المخصصة للنفقات الجارية، فيمكن إنشاء حسابات مصرفية منفصلة كحسابات مرتبطة بحساب الخزنة الموحد.

- ♦ تطبيق نظام فاعل للمشتريات يخضع للمساءلة، ويمكن أن تضمن الاستجابة لفيروس كورونا زيادة استخدام المشتريات من مصدر واحد مع موردين معروفين وموضع ثقة لتسريع وتيرة تلك العملية. وفي مثل هذه الحالات، فسيكون من الحكمة أن تصدر وزارة المالية، أو الجهة المنظمة للمشتريات، أو كلاهما إرشادات إضافية حول كيفية إدارة هذه العملية، بما في ذلك إمكانية وجود أوامر تغيير العقود. وقد يكون من المفيد رصد أوضاع الأسواق الدولية والمحلية لعمل مقارنات بين الأسعار واتخاذ الإجراءات المطلوبة في التوقيت المناسب. للتخفيف من مخاطر الاحتيا، ومن المهم أن يحتفظ المسؤولون بسجلات عملية المراجعة وقبول السلع والخدمات.
- ♦ تحسين إدارة عملية الدفع، فمن المحتمل أن تؤدي حالة الطوارئ إلى قلة السيولة. ومن ثم، فإنه من الضروري زيادة التركيز على الاستخدام الأمثل للمبالغ النقدية المتغيرة والتسهيلات الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، فيمكن مراجعة عمليات الدفع العادية للفواتير وإيصالات السلع والخدمات والمدفوعات، في كل من الوزارة المنفذة ووزارة المالية، لاستكشاف أفضل السبل لاستخدام الإطار الزمني الذي يتيحه الدائنون في إجراء عمليات المدفوعات. وفي حالات أخرى، فقد يطلب المقاولون، أو بائعو السلع والخدمات، دفعات مسبقة إضافية، أو أكبر، يجب وضع حدود لها.
- ♦ الاستعانة بعمليات المراجعة الداخلية كأحد الضوابط التعويضية لإنشاء (مراجعة لاحقة متزامنة) للتعويض عن أي متطلبات للأعمال السابقة على المراجعة التي يجري تعديلها. ويمكن أن تقلل وظيفة المراجعة الداخلية مؤقتاً دورها في عمليات استعراض الأنظمة للتركيز على إجراء المراجعة اللاحقة للمعاملات، وذلك بفارق زمني قصير.
- ♦ إعداد التقارير المالية للتأكيد في التوقيت المناسب، فعندما يتم إنشاء بنود منفصلة بالموازنة للاستجابة لجهود مكافحة فيروس كورونا، فإنها يجب أن تتبع النظام القياسي لإعداد التقارير المالية (المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، أو المعايير الوطنية). ويمكن للحكومات أن تستفيد من إعداد تقارير مؤقتة على نحو أكثر تكراراً عن البنود المحددة من أجل عملية اتخاذ القرار.
- ♦ تطوير عملية مراجعة المعاملات في حالات الطوارئ التي تجربها مؤسسة المراجعة العليا التابعة للحكومة تطمينات أكبر بشأن القيمة مقابل الأموال التي يتم إنفاقها أثناء عمليات الطوارئ، وتساعد على تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز الأنظمة من أجل المستقبل. ويجب أن يتخذ مراجعو مؤسسة المراجعة العليا القرار على نحو مستقل بشأن طبيعة مواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) ونطاقها والنهج المتبع فيها؛ ويتعين عليهم إجراء عملية المراجعة بأقل فاصل زمني ممكن بعد استعادة الحياة الطبيعية. وكي تتمكن من إجراء المراجعة، فإنها بحاجة إلى مواكبة التعديلات التي تُجرى على أنظمة إدارة المالية الحكومية وتحديد المجالات التي تنطوي على مخاطر محتملة.

2.3.5 دور أكبر للسياسات الاقتصادية مع التركيز على السياسات المالية والنقدية

عند الأزمات الاقتصادية، فإن الحكومات تقدّم حزمات دعم اقتصادي لخفض الآثار السلبية، وسعيًا لإنعاش الاقتصاد. لكن الآثار الاقتصادية السلبية للأوبئة تختلف بشكل كبير عن الآثار المتعلقة بالأزمات الاقتصادية التقليدية، وتتطلب إجراءات خاصة، وبالتحديد عند رسم حزمها الاقتصادية لمعالجة أزمة كورونا، وقد التزمت الحكومات بشكل عام بالمبادئ التالية:

الأول: تقديم التأمين الاجتماعي، ما يعني مساعدة من تراجع، أو توقف دخله، سواءً أكان من الشركات أم من الأفراد. ونظراً لصعوبة إنشاء منظومة بشكل مستعجل لتمييز بين من تضرّر اقتصادياً بشكل محدود، أو بشكل كبير، فقد تحتوي الحزمات على تحويلات مالية مباشرة للأسر والشركات دون شروط أو تعقيدات. فالهدف ليس تعزيز إجمالي الطلب في الاقتصاد، عن طريق إطلاق مشاريع استثمارية حكومية كبيرة، أو خفض الضرائب، كمثال على ذلك.

الثاني: نظراً لحجم الأزمة، فلن تؤثر اعتبارات حجم وتوجّه الدين العام على الأرجح على الحزمات، لأن الاقتصادات تواجه تهديداً وجودياً.

الثالث: ينبغي أن تحفّز الحزمات الشعوب على الالتزام بتوجيهات الحجر المنزلي، لكي تسهم في خفض سرعة انتشار الفيروس، نظراً للتعب النفسي الذي يسببه الحجر المنزلي وحظر التجوّل، الذي يدفع الناس نحو التمرد ضد هذه الإجراءات مع الزمن.

الرابع: ينبغي على الجهات النقدية توفير سيولة كافية للأفراد والشركات تفادياً للانهيار الاقتصادي. وبالتحديد، فقد بدأ الطلب على التسهيلات المالية يرتفع بشكل حاد، لأن إيرادات الشركات والأفراد (الرواتب) تراجعت بشكل حاد، بينما الالتزامات المالية ما زالت قائمة؛ وأيضاً كإجراء احتياطي لضمان السيولة في الشركات. وبالتالي فيجب ضمان قدرة المصارف على الاستجابة للارتفاع في الطلب. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات المتقدمة قد تبنت سياسات نقدية متساهلة منذ الأزمة المالية العالمية في عام (2008)، ركّزت على انخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي فلا يوجد إلا مجال محدود لخفض أسعار الفائدة، حيث يجب استخدام وسائل أخرى لتعزيز السيولة. وهذه مشكلة تواجهها الدول الأوروبية التي تستخدم عملة اليورو، حيث وصل سعر الفائدة إلى مستوى يقارب الصفر قبل بداية الأزمة. وعليه فقد انصب تركيز السياسة الاقتصادية على ثلاثة أهداف هي:

ضمان عمل القطاعات الضرورية: إذ يجب تعزيز الموارد اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص (كوفيد-19) وعلاجه. ويجب الحفاظ على انتظام الرعاية الصحية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه، والبنية التحتية، والمرافق الضرورية. بل إن ذلك قد ينطوي على إجراءات تَدخُّلية من جانب الحكومة لتوفير الإمدادات الأساسية استناداً إلى صلاحيات وقت الحرب، التي تعطي أولوية لإبرام عقود حكومية توفر المدخلات، التي لا غنى عنها والسلع النهائية، أو تحويل الصناعات إلى احتياجات بعينها، أو إجراء عمليات تأمين انتقائية. ومما يوضح ذلك قيام فرنسا بمصادرة الكمادات الطبية في وقت مبكر من الأزمة، وقيام الولايات المتحدة بتفعيل (قانون الإنتاج الدفاعي) لضمان إنتاج المعدات الطبية اللازمة. وفي حالات النقص الشديد للإمدادات، قد يستدعي الأمر أيضاً اتخاذ إجراءات لتحديد الأنصبة وفرض ضوابط على الأسعار وتطبيق قواعد لمكافحة الاحتكار.

توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة: فالأسر التي تفقد دخلها بشكل مباشر، أو غير مباشر نتيجة لإجراءات الاحتواء ستحتاج إلى دعم الحكومة. ومن المنتظر أن يساعد الدعم على بقاء الناس في بيوتهم مع الاحتفاظ بوظائفهم (الإجازات المرضية الممولة من الحكومة تحد من حركة الأفراد، ومن ثم تخفض مخاطر العدوى). وينبغي التوسع في إعانات البطالة وإطالة مدتها. ويلزم تقديم تحويلات نقدية تصل إلى المشتغلين بالأعمال الحرة وغير العاملين.

الحيلولة دون الاضطراب الاقتصادي المفرد: فينبغي أن تحمي السياسات شبكة العلاقات بين العاملين وأصحاب الأعمال، والمنتجين والمستهلكين، والمقرضين والمقترضين، حتى يتسنى استئناف الأعمال بشكل جدي عندما ينحسر هذا الطارئ الطبي. وفي ظل هذه الظروف، سيؤدي إغلاق الشركات إلى فقدان الدراية الفنية في المؤسسات، وإيقاف المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل بشكل نهائي. وستؤدي الاضطرابات في القطاع المالي أيضاً إلى توسيع نطاق العسر الاقتصادي. وينبغي للحكومات أن تقدم دعماً استثنائياً للشركات الخاصة، بما في ذلك دعم الأجور، مع وضع شروط ملائمة لذلك. وقد وُضعت بالفعل برامج كبيرة للقروض والضمانات (مع تحمل دافعي الضرائب المخاطر النهائية) كما سهل الاتحاد الأوروبي عمليات ضخ رؤوس الأموال المباشرة في الشركات عن طريق تخفيف القواعد الحاكمة للمساعدات من الدولة. وإذا تفاقمت الأزمة، فيمكن أن تتصور إقامة شركات قابضة كبيرة مملوكة للدولة، أو توسيع القائم منها لتستحوذ على الشركات الخاصة المعسرة، مثلما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا أثناء (الكساد الكبير)، ويبرر الطارئ الحالي زيادة تدخل القطاع العام ما دامت الظروف الاستثنائية مستمرة،

لكنه يجب أن يتم بشفافية مع تطبيق شروط واضحة لبطلانها تلقائياً. وستتضمن السياسات الداعمة للأسر ومؤسسات الأعمال والقطاع المالي مزيجاً من إجراءات السيولة (تقديم الائتمان، وتأجيل الالتزامات المالية) والإجراءات المتعلقة بالملاءة.

وقد عملت على تفعيل السياسة النقدية والسياسة المالية بشكل متزامن وراعت التنسيق الكامل بينهما، فعلى مستوى السياسات النقدية (Monetary Policies) قامت دولٌ عدة بتبني مجموعة من السياسات (أو مجموعةً فرعيةً منها)، مع مواصفاتٍ مختلفة تناسب وضعها الاقتصادي الداخلي، منها الولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة. كما بادر صندوق النقد الدولي بدعمٍ ماليٍّ مباشر للدول المتضررة عن طريق تقديم قروضٍ بأسعارٍ فائدةٍ منخفضة. وفي بعض الدول، كالإمارات، تم تحديد سقفٍ محدد لبعض أنواع الدعم المالي؛ بينما في دولٍ أخرى، على رأسها الولايات المتحدة، فقد حرصت المصارف المركزية فيها على عدم وضع سقف، وأشارت إلى ذلك بوضوح، من أجل تعزيز الثقة.

وفي الدول الخليجية، التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، سعت المصارف المركزية لدعم الاقتصاد عن طريق هذه الإجراءات، وأيضاً إلى تعزيز ثقة المستثمرين حول سعر الصرف الثابت، عن طريق الإشارة إلى حجم احتياطات العملات الأجنبية. ولكن رغم ذلك، فقد ارتفع الضغط على المعاملات الخليجية في الأسواق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن محافظي المصارف المركزية قد أكدوا الدور الثانوي الذي تلعبه السياسة النقدية في التصدي للأزمة، وأن الدور الرئيسي يعود إلى السياسة المالية. ورغم ذلك، فإن السياسات النقدية مهمة كنقطة انطلاق، لأنها لا تستدعي التنسيق بين جهاتٍ حكوميةٍ عدّة، ولا تستدعي موافقةً برلمانية، فهي عملية تستغرق وقتاً وتجعل السياسات المالية بطيئة مقارنةً بالسياسات النقدية.

وقد تمثلت إجراءات السياسة النقدية في الآتي:

- ♦ خفض أسعار الفائدة إلى الصفر، ومدّ التسهيلات المالية المضمونة (collateralized credit) بسعر فائدةٍ يبلغ صفرًا لجميع المؤسسات المالية مع سقفٍ عالٍ جداً؛ مثلاً: (50) مليار درهم في حالة الإمارات. وتهدف هذه السياسة لضمان السيولة في النظام المالي، وتفادي حاجة المصارف، إما لرفض الطلب للتسهيلات، وإما لحل استثماراتٍ غير سائلة لتلبية الطلب.
- ♦ خفض قيود رأس المال (capital buffers) المفروضة على المصارف التي عادةً ما تقلل من قدرتها على توفير التسهيلات المالية، التي تم تشديدها بعد الأزمة المالية العالمية في عام (2008).

- ♦ تنفيذ سياسة شراء الأصول المالية من المصارف (asset purchase program) بأسعار مرتفعة لتوفير قناة إضافية من السيولة للمصارف.
- ♦ طلب تسهيل جداول تسديد القروض من المصارف، لا سيما القروض العقارية (mortgages).

أما على مستوى السياسات المالية (Fiscal Policies) فتمثلت الإجراءات في:

- ♦ سياسات لدعم الإجازات المرضية والعائلية والحجر، عن طريق تشريعات تسمح بمدّة مُطوّلة من الإجازات، وأيضاً عن طريق دعم ماليٍّ مباشرٍ لجهات العمل، يتمثّل في تحويلاتٍ مباشرة لتلك الجهات لتغطية الرواتب في تلك الفترات، ويتمثّل أيضاً في إعفاءاتٍ من الضرائب التي تدفعها جهات العمل للحكومات. وتسعى هذه السياسات جزئياً إلى تحفيز الناس للالتزام بتوجيهات الحجر المنزلي وحظر التجوّل.
 - ♦ تعزيز موازنة البرامج والأداء القائمة، التي تدعم مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود، ومنها قسائم المواد الغذائية (food vouchers) أو دعم أسعار السلع الأساسية، وإعانات البطالة (unemployment benefits).
 - ♦ تحويلاتٍ مالية مباشرة للأسر دون قيود أو شروط، وللشركات عادةً في صيغة إعفاءاتٍ، أو خصومات على الضرائب المعتادة.
 - ♦ تعزيز ميزانية نظام الصحة العامة، لضمان توفير الكوادر والمعدات والأدوية بالكميات المطلوبة.
 - ♦ تأمين شركات كبيرة متضررة، مثلاً: تأمين الطيران الإيطالي.
- وقد تبنت حالياً جميع دول العالم مجموعاتٍ مختلفةٍ من هذه السياسات، تناسب ظروفها الخاصة. وبدأت الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة بسياساتٍ من هذا النوع، وانتشرت الحزمات المالية غرباً مع الفيروس، وما زالت دول أوروبا والولايات المتحدة في مرحلة مناقشة السياسات المالية في البرلمان. ومن الجدير بالذكر أن هناك قلقاً كبيراً حول كيفية تمويل هذه السياسات على المدى الطويل، لا سيما مع استمرار حالة ارتفاع الديون العامة بعد الأزمة المالية العالمية في عام (2008). ففي دول كالولايات المتحدة، فقد تجاوز الدين العام (100%) من إجمالي الناتج المحلي قبل أزمة كورونا، كما أن المجتمع لا يتقبّل زياداتٍ في الضرائب؛ وبالتالي فمع الحزمة الجديدة من السياسات المالية، قد يواجه المجتمع إما أزمة اقتصادية كبيرة (إفلاس الدولة) في حدود (10) سنوات، وإما أزمة سياسية بسبب رفض المجتمع لدفع الضرائب. وتوجد اعتبارات مماثلة في دول أوروبا وشرق آسيا.

3.3.5 استمرار زيادة الاستثمار الحكومي وتشجيع الاستثمار الخاص

وينبغي على الحكومات أن تُعِدّ الاقتصادات للانتقال إلى عالم ما بعد الجائحة - وهو ما يشمل مساعدة المواطنين على العودة إلى العمل - كما أن للاستثمار الحكومي دوراً محورياً يؤديه في هذا الصدد، حيث إن زيادة الاستثمار الحكومي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة يمكن أن يساعد على انتشال النشاط الاقتصادي من الانهيار الاقتصادي العالمي الأكثر حدة وعمقاً في التاريخ المعاصر. ويمكن أن تؤدي زيادة هذا الاستثمار أيضاً إلى خلق ملايين الوظائف بشكل مباشر على المدى القصير، وملايين أخرى بشكل غير مباشر على مدار فترة أطول. فزيادة الاستثمار الحكومي بنسبة (1%) من إجمالي الناتج العالمي يمكن أن تعزز الثقة في التعافي، وترفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة (2,7%)، والاستثمار الخاص بنسبة (10%)، والتوظيف بنسبة (1,2%) إذا كانت الاستثمارات عالية الجودة وإذا لم تسبب أعباء الديون العامة والخاصة الحالية في إضعاف استجابة القطاع الخاص للدفعة التنشيطية.

كما يمكن أن يسهم الاستثمار الحكومي بدور محوري في التعافي، مع إمكانية توليد ما يتراوح بين وظيفتين إلى (8) وظائف بشكل مباشر مقابل كل مليون دولار من الإنفاق على البنية التحتية التقليدية، وما يتراوح بين (5) وظائف إلى (14) وظيفة مقابل كل مليون دولار من الإنفاق على البحوث والتطوير، والكهرباء الخضراء، والمباني ذات الكفاءة.

ومن الضروري الحفاظ على جودة المشروعات الاستثمارية، وتحسين الحوكمة في اختيار المشروعات وإدارتها عامل حاسم أيضاً، لأن هناك مجاًلاً لتحسين كفاءة البنية التحتية بمقدار الثلث في المتوسط.

كذلك فيمكن للاستثمار الحكومي، في سياق هذه الأزمة أن يدعم النمو وبما يكفي لتحفيز القطاع الخاص على خلق وظائف إضافية. ونحلل ما إذا كان أثر الإنفاق الحكومي الإضافي على إجمالي الناتج المحلي (المضاعف المالي) يمكن أن يتقلص، لأن بعض الوظائف لا يمكن أداؤها بصورة آمنة أثناء الجائحة، ولأن الشركات ستخرج من الأزمة بقدرة مالية أقل لأغراض الاستثمار بسبب عدم اليقين، وعليه، فيستطيع الاستثمار الحكومي دعم ثقة مستثمري القطاع الخاص في التعافي ويحفزهم على الاستثمار أيضاً، فيما يرجع جزئياً إلى كونه إشارة لالتزام الحكومة بالنمو المستدام. كذلك يمكن لمشروعات الاستثمار الحكومي أن تحفز الاستثمار الخاص بصورة أكثر مباشرة. فعلى سبيل المثال، فإن الاستثمارات في الاتصالات الرقمية، أو توصيل الكهرباء، أو البنية التحتية للنقل، تسمح بظهور مشروعات أعمال جديدة. وبالمثل،

فتشير نتائج بحثنا إلى أن الاستثمارات في الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية مرتبطة بزيادات كبيرة في الاستثمار الخاص في حدود أفق زمني يبلغ عاماً واحداً. وكذلك فمن شأن الاستثمار الحكومي لتحفيز الطلب الكلي الضعيف أن يشجع نمواً أكثر شمولاً لكل الشرائح السكانية، والحد من أوجه عدم المساواة، وخلق الفرص الاقتصادية للجميع. ومن الممكن أن يؤدي الاستثمار في النظم الصحية، والبنية التحتية الرقمية والمراعية للاعتبارات البيئية، إلى تحسين حياة المواطنين، والربط بين الأسواق، وتعزيز صلابة البلدان في مواجهة تغير المناخ والجوائح المستقبلية. وستحتاج البلدان أيضاً إلى زيادة الاستثمار الحكومي لتحقيق (أهداف التنمية المستدامة) (SDGs)، بينما تحتاج الاقتصادات المتقدمة إلى معالجة البنية التحتية المتقادمة، كالطرق والجسور، ونظم الرعاية الصحية. غير أن كل دولار يتم إنفاقه يجب أن يكون له مردوده، وعند زيادة الإنفاق على البنية التحتية، فتحتاج البلدان أيضاً لأن يكون ذلك الإنفاق بصورة أفضل وأكثر ذكاءً حتى تحقق أقصى المنافع الممكنة في المقابل. وقد وضعت شيلى، على سبيل المثال، نظاماً شاملاً لحكومة البنية التحتية حقق لها وفراً في التكلفة. وفي كوريا، أدى اعتماد نافذة قومية موحدة للمشتريات العامة إلى تحسينات في نظام المشتريات العامة من حيث الشفافية والنزاهة.

4.3.5 إعادة هيكلة الدين العام

دفعت جائحة (كوفيد-19) بمستويات الديون إلى ارتفاعات جديدة. فمقارنة بنهاية عام (2019)، فمن المتوقع أن يرتفع متوسط نسب الدين في عام (2021) إلى (20%) من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، و(10%) من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وحوالي (7%) في البلدان منخفضة الدخل. وتأتي هذه الارتفاعات فوق مستويات الدين العالية في الأصل بالمقاييس التاريخية. وبينما سيظل العديد من الاقتصادات المتقدمة لديه القدرة على الاقتراض، فإن الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تواجه حدوداً أضيق في قدرتها على تحمل ديون إضافية. والواقع أن حوالي نصف البلدان منخفضة الدخل والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، إما كانت في أزمة مديونية بالفعل وأما أنها معرضة بشدة لمثل هذه الأزمة، مما يجعل زيادة ارتفاع الدين مدعاة للقلق البالغ. وإذا بدأت هذه البلدان تتعافى من الجائحة، فإن كثيراً منها يمكن أن يعاني من موجة تعثر اقتصادي ثانية ناجمة عن حالات العجز عن السداد وهروب رؤوس الأموال والتكشف المالي. ومن شأن منع هذه الأزمة أن يضع خطأً فاصلاً بين عقد ضائع وتعافي سريع يضع البلدان على مسار النمو المستدام. كما أن الإحجام عن

إعادة هيكلة الدين إلى أن يقع العجز عن السداد، يرتبط بانخفاضات أكبر في إجمالي الناتج المحلي، والاستثمار، والائتمان المتاح للقطاع الخاص، وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة، مقارنة بما يكون عليه الوضع إذا أجريت عمليات إعادة هيكلة الديون على أساس وقائي.

وعليه فيجب تمديد العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين حتى عام (2021). فبدون ذلك، ستضطر البلدان المستفيدة منها حالياً إلى اللجوء لإجراءات تقشفية تمكنها من استئناف مدفوعات خدمة الدين، مما يفاقم المعاناة الإنسانية التي سببتها الأزمة بالفعل. ويُتوقع أن يتيح تمديد المبادرة حوافز لمعالجة مشكلات الدين غير المستدام في وقت مبكر. ويجب على البلدان المنكشفة لمخاطر الديون أن تعالج مواطن الانكشاف بصورة عاجلة من خلال الجمع بين إدارة الدين وإجراءات استعادة النمو. وإذا كان الدين في حدود مستدامة، فينبغي إعادة هيكلته، ويفضل أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يتضمن ذلك مطالبات القطاع الخاص، حيثما وُجد. ذلك أن تجاهل مشكلات انعدام الملاءة لا تؤدي إلا لزيادة الوضع سوءاً.

وربما الأهم من ذلك كله هو الحاجة إلى إصلاح تصميم الديون الدولية، وهوما يشمل عقود الدين السيادي، ومؤسسات كصندوق النقد الدولي ونادي باريس، وأطر السياسات التي تدعم إعادة الهيكلة المنظمة للديون. والهدف من ذلك هو إتاحة تخفيف عاجل وعميق بالقدر الكافي لأعباء ديون البلدان التي تحتاج إلى هذا التخفيف، الأمر الذي يعود بالنفع على النظام كله، وليس على هذه البلدان وحدها.

5.3.5 دور أكبر لمؤسسات القطاع العام

أبرزت الجائحة دور القطاع العام في إنقاذ الأرواح والدخول، وتشكل المؤسسات المملوكة للدولة جزءاً من هذا الجهد. وقد تكون هذه المؤسسات مرافق عامة تقدم خدمات ضرورية، أو بنوكاً عامة تقدم القروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة. ولكن بعضها يعاني أيضاً ويضيف إلى العبء الذي تتحمله مالية الحكومة. وتتراوح هذه المؤسسات بين شركات النفط الوطنية التي تواجه هبوطاً كبيراً في أسعار النفط، إلى شركات الطيران الوطنية، التي لا تجد ما يكفي من المسافرين لتشغيل رحلاتها.

ويتعامل معظم الأفراد مع المؤسسات المملوكة للدولة يومياً، وتتخذ هذه المؤسسات كل الأشكال والأحجام. وبعضها مملوك بالكامل للحكومة، والبعض الآخر مملوك ملكية مشتركة مع مستثمرين من القطاع الخاص. حيث بإمكان هذه المؤسسات، في أفضل حالاتها، أن تساعد البلدان على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ويصل عددها إلى الآلاف في بعضها، كما في الصين وألمانيا والهند وروسيا. وهي

طرف مؤثر رئيسي في كثير من الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، تتولى المؤسسات المملوكة للدولة (55%) من مجموع الاستثمارات في البنية التحتية في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وبعض هذه المؤسسات متعددة الجنسيات، تعمل حول العالم. وقد تضاعفت نسبتها بين أكبر (2000) شركة على مستوى العالم إلى (20%) على مدار العقدين الماضيين، فيما يرجع أساساً إلى المؤسسات المملوكة للدولة في الأسواق الصاعدة، التي تبلغ قيمة أصولها (45) تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي. كذلك فإن البنوك العامة لها دورها أيضاً، فالحكومات، كما في البرازيل وكندا وألمانيا والهند، طلبت إلى بنوكها العامة المساعدة في تخفيف أثر الجائحة الحالية.

وفي وقت تتزايد فيه المطالب على الحكومات وتزداد معاناتها من ارتفاع الديون، يبرز مبدأ (عدم إهدار الموارد العامة) كمبدأ أساسي للمؤسسات المملوكة للدولة. وفي هذا السياق، ينبغي على الحكومات أن تعمل على تحسين أداء هذه المؤسسات من خلال الآتي:

- ◆ مراجعات منتظمة لتحديد ما إذا كانت المؤسسة لا تزال ضرورية، وما إذا كانت تقدم قيمة كافية مقابل أموال دافعي الضرائب. فعلى سبيل المثال، تجري ألمانيا مراجعات مرة كل عامين. ويُلاحظ أن المبررات أضعف لعمل المؤسسات المملوكة للدولة في القطاعات التنافسية، كالصناعة التحويلية، لأن الشركات الخاصة عادة ما تقدم السلع والخدمات بكفاءة أكبر.
- ◆ تقييم المديرين لكي يحققوا أداء كفو، والهيئات الحكومية لكي تشرف بالشكل الملائم على كل مؤسسة. وتكتسب الشفافية الكاملة في أنشطة هذه المؤسسات أهمية بالغة في تحسين المساءلة والحد من الفساد. ويمكن خلق حوافز أكبر للانضباط المالي أيضاً بإدراج المؤسسات المملوكة للدولة ضمن أهداف الميزانية والدين. وهناك بلدان، مثل: نيوزيلندا، تطبق بالفعل كثيراً من جوانب هذه الممارسات الجيدة.
- ◆ التأكد من كفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات المملوكة للدولة، حتى تحقق التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بها، كما هو الحال في السويد. ويشكل هذا أهمية بالغة في التصدي للأزمات، حتى تتوافر للبنوك والمرافق العامة الموارد الكافية لتقديم القروض المدعمة، والمياه، والكهرباء، أثناء هذه الجائحة، وفي تعزيز أهداف التنمية.
- ◆ إرساء ظروف تحقق المنافسة العادلة لكل من المؤسسات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، وذلك من خلال تشجيع زيادة الإنتاجية وتجنب الحماية. وهناك بلدان تحد بالفعل من المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة، مثل: أستراليا والاتحاد الأوروبي. وعلى مستوى العالم، فيمكن في الفترة المقبلة أن يتم الاتفاق على مبادئ تسترشد بها المؤسسات المملوكة للدولة في سلوكها الدولي.

إن المخاطر كبيرة، والمؤسسات المملوكة للدولة يمكن أن تساعد في مكافحة أزمات كهذه الجائحة وتعزيز أهداف التنمية، إذا كانت تخضع لمستوى جيد من الحوكمة وتتمتع بأوضاع مالية سليمة. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب المزيد من الإصلاحات في كثير من البلدان، وإلا فإن التكاليف التي يتحملها المجتمع والاقتصاد يمكن أن تكون كبيرة.

4.5 مسار التعافي في الدول العربية

يتوقع صندوق النقد العربي أن تسجل الاقتصادات العربية انكماشاً بنسبة (4.0%) في عام (2020)، وانكماش الاقتصادات العربية المُصدرة للنفط بنسبة (4.7%)، وانكماشاً أقل للاقتصادات الأكثر تنوعاً بحدود (2%) في عام (2020)، وسوف يطال الانكماش معظم الاقتصادات العربية في عام (2020) باستثناء الاقتصاد المصري، الذي من المتوقع نموه بنسبة (2%)، ومن المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية إلى (8.8%) في عام (2020)، وتراجعته إلى (6.3%) عام (2021) على الرغم من ارتفاع حجم حزم التحفيز العربية إلى (231.6) مليار دولار، والتعافي الاقتصادي يواجه تحديات أهمها ضيق حيز السياسات المُتاح لدعم التعافي والحاجة الملحة لضمان التخصيص الفاعل والسريع للموارد بين القطاعات الاقتصادية، بما يواكب التغيرات الهيكلية التي فرضها انتشار الفيروس.

فمن المتوقع أن يكون لجائحة فيروس كورونا تأثيراً سلبياً عميقاً على الاقتصادات العربية حيث تسهم القطاعات المتأثرة بالإغلاق الكلي، أو الجزئي بنحو (70%) من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية. ومن ناحية أخرى، فقد تضرر قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يسهم بحوالي (45%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وثلث العمالة الرسمية، بشدة من الأزمة الحالية. إضافة لذلك، فستحمل الدول العربية المصدرة للنفط (50%) من عبء التخفيض العالمي في إمدادات النفط في عامي (2020) و(2021) المُقرة في إطار اتفاق (أوبك +)، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على الاقتصادات العربية. فعلى الرغم من جهود التنويع الاقتصادي المستمرة، فلا يزال قطاع النفط يسهم بنحو (27%) من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة، و(42%) من إجمالي الصادرات، و(60%) من الإيرادات العامة.

وفي ظل هذه التطورات، تواجه الاقتصادات العربية تحديات متعددة الأبعاد سوف تؤدي إلى انخفاض كل من مستويات النشاط في القطاعين النفطي وغير النفطي. وبناءً عليه، فمن المتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بنسبة تقارب (4.0%) في عام (2020). وفي المقابل، فمن المتوقع حدوث التعافي التدريجي في عام (2021)، مع تسجيل الاقتصادات العربية لنمو بحدود (2.6%).

ومن المتوقع أن يكون وقع الأزمة أشد على الاقتصادات العربية المُصدرة للنفط، التي من المتوقع أن تسجل انكماشاً بحدود (4.7%) خلال عام (2020)، في حين أنه من المتوقع حصول انكماش أقل للاقتصادات العربية الأكثر تنوعاً، حيث من الممكن أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة (2%) العام الجاري. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فمن المتوقع انكماش كافة الاقتصادات العربية فيما عدا الاقتصاد المصري، الذي من المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة (2%) في هذا العام، مقابل نمو كان متوقعاً بنسبة (6%) قبل انتشار الجائحة. بينما تتجه الدول العربية إلى فتح اقتصاداتها بشكل كامل، أوجزني، فهناك تحديات كبيرة تواجه التعافي الاقتصادي، بما في ذلك:

♦ ضيق حيز السياسة المُتاح لدعم الانتعاش على المدى المتوسط بسبب الاختلالات الداخلية والخارجية المتزايدة.

♦ الحاجة الملحة لضمان التخصيص الفاعل والسريع للموارد بين القطاعات الاقتصادية لمواكبة التحول الهيكلي الديناميكي، الذي فرضه انتشار الفيروس، وهو ما يستلزم الإسراع بوتيرة التحول الرقمي.

♦ ضرورة الحفاظ على السياسة المالية التوسعية، مع ضمان القدرة على تحمل الديون.

♦ الحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، واعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف، خاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

♦ الضيق المرتقب للأوضاع في الأسواق المالية، وأثره على قدرة الاقتصادات العربية على تلبية متطلباتها التمويلية، والحاجة إلى أنماط تمويل مبتكرة لأهداف التنمية المستدامة.

♦ التعامل بكفاءة مع التحديات التي تؤثر على الاستقرار المالي، وضمان قدرة القطاع المصرفي على الاستمرار في منح الائتمان اللازم لدعم الانتعاش وسط الانخفاض الأخير في الأرباح المصرفية.

لقد تأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية كمجموعة خلال عام (2020) بعدد من العوامل، حيث أثرت جائحة كورونا على مستوى المعروض من السلع بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية كنتيجة للجائحة في بعض الدول العربية، فيما أدى قيام بعض الدول العربية بزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع الوعاء الضريبي للسلع الانتقائية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه الدول. إضافة إلى ذلك، فقد تأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية بالتطورات الداخلية غير المواتية وتأثيرها على أسعار السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى، فقد واکب ذلك تواصل الضغوط التضخمية الناتجة عن التراجع الكبير المُسجل في قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الأجنبية كانعكاس

للتحديات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان، وهو ما نتج عنه ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة وارتفاع ملموس لمعدلات التضخم في تلك الدول.

وخفف من هذه الضغوط التضخمية، تراجع الطلب المحلي كنتيجة لانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية بسبب جائحة كورونا، والتدابير التي قامت بها حكومات معظم الدول العربية في هذا الشأن للحفاظ على استقرار أسعار السلع والخدمات خلال تلك الفترة. وكمحصلة لتلك التطورات المذكورة، فمن المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية إلى حوالي (8.8%) عام (2020)، فيما يتوقع انخفاض معدل التضخم ليسجل حوالي (6.3%) العام المقبل. وهناك مجموعة من التوصيات لأغراض التعافي في الدول العربية تتضمن الآتي:

1.4.5 التركيز على التعافي الأخضر

تمثل أزمة فيروس كورونا فرصة سانحة لإحداث تحول في الاقتصاد، خصوصاً، لأن يصبح (اقتصاداً أخضر)، فإن الأزمات الاقتصادية السابقة، مثل: الأزمة المالية في (2008-2009) وأزمة النفط في السبعينيات، قد أعقبتها مباشرة خفض كبير في انبعاثات الكربون. لكن لسوء الحظ، فإن تلك المستويات المنخفضة من الانبعاثات لم تدم طويلاً. ففي مرحلة التعافي التالية، تسارعت الانبعاثات وتجاوزت ما حدث من خفض سابق.

وكان عدم الحفاظ على الانبعاثات في مستويات منخفضة بشكل دائم يمثل فرصة ضائعة لتلك الأزمات. لكن هذه المرة وفي ظل أزمة فيروس كورونا، انخفضت الانبعاثات العالمية بنحو (17%) مقارنة مع أشهر الربيع من العام الماضي، ولكي لا تفوت البلدان الفرصة لإبقاء مستويات الانبعاثات منخفضة مستقبلاً، فإنه من الضروري أن يراعي تعافياها الاقتصادي الحفاظ على البيئة، وأن تستغل هذا الزخم من أجل بلوغ مستقبل خالٍ من الكربون.

إن برامج الحوافز المالية الحكومية في جميع أنحاء العالم ستؤثر على مسارات الانبعاثات العالمية لعقود قادمة. ولذلك فإن الاستجابة للجائحة ستكون استجابة لأزمة المناخ في الوقت ذاته. فخفض الانبعاثات ليس مهماً فقط للمناخ العالمي ولكن أيضاً لتحسين جودة الهواء. وإن سلوك مسار النمو الأخضر للخروج من الأزمة مهم على وجه الخصوص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي ستكون الأكثر تضرراً بفعل درجات الحرارة شديدة الارتفاع، مما يضغط على حدود التكيف البشري. وعلاوة على ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم العديد من المدن الأكثر تلوثاً بالهواء في العالم،

وتفيد التقديرات بأن (100) ألف شخص يموتون مبكراً كل عام بسبب مستويات تلوث الهواء المحيط، بحسب دراسة للبنك الدولي.

كما تسبب المعاناة البشرية الناجمة عن ارتفاع تلوث الهواء تبعات اقتصادية كبيرة؛ وتفيد التقديرات بأن الخسارة السنوية من دخل العمل في الدول العربية بسبب تلوث الهواء تزيد عن (9) مليارات دولار سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن فيروس كورونا يرتبط على نحو وثيق بتلوث الهواء، مثلما تكشف دراسات في الولايات المتحدة وأوروبا، وقد تم التوصل أيضاً إلى ارتباط مماثل بين تلوث الهواء وجائحة الفيروس التاجي السابقة لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس). وذلك في ظل دراسة تفحص بيانات من الصين، ونريد هنا أن نشير إلى أنه في هذه المرحلة، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث من أجل الوصول لمزيد من الوضوح بشأن العلاقات السببية وأحجام التأثير بين فيروس كورونا وتلوث الهواء.

ويمكننا أن نحول دون حدوث الأزمة المناخية القادمة باستجابتنا للأزمة الحالية. والدرس المهم الذي يجب أن نتعلمه من أزمة فيروس كورونا هو أن الوقاية أفضل بكثير من أي علاج. لذا، إذا كانت الاستجابة للأزمة الحالية قد تحول في الوقت ذاته دون حدوث الأزمة القادمة، فمن الواضح أن هذا سيكون أفضل مسار للأحداث. وتبدو تكلفة التقاعس عن العمل إزاء الاحترار العالمي ضخمة، وتفوق تكلفة التحرك، فقط بالنظر إلى تغير المناخ فحسب. وإذا وضع المرء في الحسبان التكاليف الصحية والاقتصادية لتلوث الهواء، علاوة على هذا، فإن المبرر للتحرك يصبح أكثر إلحاحاً.

والتعافي الأخضر سيجلب الوظائف والنمو، وإن تحويل التعافي من أزمة فيروس كورونا إلى الحل لأزمة المناخ أمر مهم، كما يبلغنا ما يزيد عن (200) خبير اقتصادي من البنوك المركزية ووزارات المالية والأوساط الأكاديمية من جميع أنحاء العالم، شملهم استطلاع للرأي، أن هذا هو التحرك الأكثر ذكاء - ليس فقط من منظور بيئي، لكن أيضاً من منظور اقتصادي - وفي الحقيقة فإن استراتيجية التعافي الأخضر تمتاز فعلياً بمضاعفات اقتصادية أعلى، مقارنة مع النموذج البديل، وهو أسلوب العمل المعتاد للنمو (البنّي) (الملوث للبيئة). وتشمل السياسات التي أبرزها الخبراء الذين شملهم المسح الاستثمار في رأس المال الطبيعي من أجل أنظمة إيكولوجية برية وبحرية وساحلية تتمتع بالقدرة على الصمود، واستعادة الموائل الغنية بالكربون، وكفاءة الموارد، ونظم الإدارة المتكاملة للأراضي، والزراعة المستدامة، وإنتاج الطاقة النظيفة بوصفها سياسات رئيسية للنمو الأخضر.

وإن تلك السياسات تتمتع بالقدرة على خلق المزيد من صافي فرص العمل في الأمد القصير وتحقيق النمو المستدام في الأمد الطويل. وتشير تقديرات تقرير الاقتصاد المناخي الجديد إلى أنه إذا شرعنا في مسار النمو الأخضر عالمياً، فإن عدد الوظائف الخضراء الجديدة سيفوق بشكل كبير الوظائف البنية القديمة التي ستخف، وذلك بمكسب يتمثل في (65) مليون وظيفة إضافية للأنشطة منخفضة الكربون بحلول (2030)، مقابل خسارة (28) مليون وظيفة في الأنشطة مرتفعة الكربون، مثل: الفحم وصناعة الوقود وإمدادات الكهرباء والغاز. وفي المقابل، فإن خطط التحفيز المالي التي لا تضع في الاعتبار الفرص الخضراء ستشكل فرصاً ضائعة هائلة، إذ أن الفرصة السانحة ستضيع، بسبب تراجع الحيز في المالية الحكومية وزيادة الديون التي ستواجه البلدان بسبب تدخلاتها في مجال المالية الحكومية. وعليه، فيمكن للدول العربية التعجيل بالتعافي الأخضر من خلال الآتي:

أولاً: ضرورة الإسراع في اعتماد أساليب الطاقة المتجددة واستيعابها وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة. فعلى الرغم من انخفاض نسبة الطاقة المتجددة في إجمالي قدرة التوليد (حوالي 10% من إجمالي قدرة التوليد المركبة)، فإن المنطقة تحقق تقدماً كبيراً في توسيع نطاق تكنولوجيا الطاقة المتجددة. وزاد إجمالي قدرة التوليد باستخدام الطاقة المتجددة (دون الطاقة المائية) في المنطقة من (1.1) جيجاوات في (2010) إلى (7.2) جيجاوات في عام (2018). وتتمتع بلدان المنطقة بوضع فريد يمكّنها من الاستفادة من الانخفاض السريع في التكاليف والنمو المطرد في صناعة الطاقة الشمسية. ومن شأن انخفاض تكلفة محطات الطاقة الشمسية الكبرى (تسجيل أدنى سعر للطاقة المتجددة في أبوظبي، حسبما أفادت مؤسسة أبوظبي للطاقة) وضع المنطقة في طليعة التحول في مجال الطاقة على مستوى العالم، والمساعدة على تسريع خفض الانبعاثات الكربونية، وفي الوقت نفسه خلق المزيد من فرص العمل وتحسين القدرة التنافسية.

ثانياً: بناء نظام نقل ذكي، وأكثر مراعاة للبيئة، وأكثر شمولاً للجميع، حيث تشير التقديرات إلى فقدان (5.5) من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة سنوياً بسبب سوء الطرق والحوادث. وبناءً عليه، فينبغي إيلاء أولوية أكبر للتحول الذكي والمستدام والأخضر (المراعي للبيئة) في قطاع النقل، في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي بعد مرحلة كورونا. ومن شأن تحسين الطرق أن يجعل النساء والأطفال قادرين على الوصول إلى المدارس، والخدمات الصحية، والفرص الاقتصادية. كما أن ربط المناطق الريفية والمناطق المتخلفة بالطرق، حتى يتسنى لها الوصول إلى الأسواق، غاية في الأهمية لتحقيق التعافي على نحو شامل للجميع دون استثناء لأحد. كما أن إنشاء ممرات، ومحاور اقتصادية متعددة الوسائط، نابضة بالحياة، وخضراء،

لجذب الاستثمارات الخاصة، في مجال الصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات اللوجستية، يؤدي إلى مساعدة البلدان على التصدي للتحدي المتمثل في زيادة معدلات البطالة بين الشباب. وباختصار، فإن معاودة النمو على نحو أكثر مراعاة للبيئة، وأكثر قدرة على الصمود، عامل مهم في إخراج البلدان العربية من الركود، وإعدادها للوضع الطبيعي الجديد، على عكس عالم الأمس المُقيد في مسارات النمو التقليدية. وإن جائحة كورونا، وعلى الرغم من المعاناة الشديدة الناجمة عنها، إلا أنها تتيح لنا فرصة سانحة لإعادة بناء اقتصاد أفضل، اقتصاد المستقبل، على عكس إعادة بناء اقتصاد الماضي. وسيوفر التحفيز المالي الأخضر دعماً فاعلاً للاقتصاد عبر زيادة الطلب على العمالة في الوقت المناسب، كما يبنى أيضاً الأسس لأداء نمو مستدام قوي في المستقبل للدول العربية.

2.4.5 دعم الاستثمارات في البنية التحتية العربية

بعد مرور عام على تفشي جائحة كورونا، أصبح جلياً عدم إمكانية تحقيق انتعاش اقتصادي على نحو سريع. وبدأت بلدان المنطقة في تركيز اهتمامها على كيفية إعادة فتح الاقتصاد بنجاح، وتحفيز التعافي الاقتصادي، مع مواصلة جهود التصدي لحالة الطوارئ الصحية. ومن شأن الاستثمار في البنية التحتية مساندة النمو الاقتصادي على المدى القريب والمدى المتوسط على حد سواء، من خلال الاستثمار المباشر في أصول البنية التحتية المادية، وتحقيق معدلات نمو على المدى الطويل، من خلال تحسين إنتاجية الشركات، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة إمكانية الوصول إلى فرص العمل، وتعزيز فرص التعليم من خلال تحسين الاتصال بشبكة المعلومات وخدمات الإنترنت، وزيادة المساواة، من خلال توفير سبل الوصول إلى المرافق الحيوية. وأظهرت دراسات خاصة بالمنطقة أن الاستثمار في البنية التحتية بمليار دولار يمكن أن يخلق (138) ألف فرصة عمل على المدى القصير، ويزيد معدلات النمو بنسبة (0.48%)، ويخلق (442) ألف فرصة عمل إضافية على المدى الطويل (فرص العمل المحفزة).

وحتى تتسنى الاستفادة الكاملة من إمكانات الاستثمار في البنية التحتية في المنطقة، فيجب أن تتسم أي خطة للتعافي في مرحلة ما بعد كورونا بما يلي:

- ♦ وجود استراتيجية: فالتركيز على هدف طويل الأجل يتمثل في إمكانية التنبؤ بالسياسات، مع توفر درجة عالية من الشفافية.
- ♦ الابتكار: ويعني: الانفتاح، وقبول القيام بالمهام المناطة، والإبداع في ذلك، مع اعتماد التكنولوجيات الآخذة في الظهور والتطور.

♦ التقارب: ويعني: كسر الحواجز من خلال تضافر جميع الجهود، والشراكات، وتبني الأولويات الشاملة على مستوى مختلف القطاعات.

♦ المرونة: وتعني: القدرة على التكيف مع السياقات الوطنية، والمستجدات، على نحو يتسم بأقصى قدر من المرونة، وتوظيف الذكاء في الوقت المناسب لتصحيح المسار.

وقد كشفت هذه الجائحة ضعف البنية التحتية في بلدان المنطقة العربية مع بعض الاستثناءات، وبالتالي، فيجب أن تبدأ الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز التعافي بتجديد التخطيط الاستراتيجي، الذي يتمشى مع جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

3.4.5 ضرورة تسريع وتيرة التحول الرقمي العربي

أبرزت جائحة كورونا الفجوات الرقمية في المنطقة بين الرجال والنساء، وذلك حسب معدلات الفقر، وحسب المواقع والمناطق، لا سيما، في مجال الاتصال باستخدام النطاق العريض والاستفادة منه. لذلك، فإنه من الضروري توسيع نطاق الخدمات الرقمية، سواء أكان فيما بين بلدان المنطقة أم داخلها. فقد أضافت جائحة كورونا شعوراً جديداً بالحاجة الملحة لهذا الأمر. ونظراً لتباطؤ وتيرة التنمية الرقمية، وتفاقم هذا الوضع بسبب انعدام المنافسة والاستثمار في شبكات النطاق العريض، فإن الأمل ليس كبيراً في تحقيق التعافي القادر على الصمود ومواجهة الصدمات. وبناءً عليه، فيجب أن تكون التنمية الرقمية في صميم أي خطة للتعافي. وتقوم التكنولوجيات الرقمية بدور أساسي في تحسين القدرة على المنافسة في الأسواق، ويشمل ذلك التكنولوجيات المتطورة والمدفوعات الرقمية، فضلاً عن مساندة تعميم الحلول الرقمية في قطاعات أخرى، مثل: الصحة الرقمية، والزراعة الرقمية، والتعليم الرقمي. ومن شأن تعزيز البنية التحتية الرقمية زيادة توفير خدمات الإنترنت عالية الجودة وبأسعار معقولة، وتحسين قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة الرقمية، وتعزيز المهارات الرقمية، وتشجيع ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل، وتحسين إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين وقدراتها التنافسية.

4.4.5 ضرورة جذب رؤوس الأموال للمنطقة العربية

تحتاج المنطقة إلى رؤوس أموال واستثمارات كبرى لسد الفجوة في بنيتها التحتية. وستحتاج المنطقة إلى إنفاق ما لا يقل عن (8.2%) من إجمالي الناتج المحلي لتحقيق الأهداف الخاصة بالبنية التحتية بحلول (2030). وقد بلغ متوسط الإنفاق على البنية التحتية على مدى السنوات العشر الماضية (3%) فقط من إجمالي الناتج المحلي، وتم تمويل معظم مشروعات البنية التحتية من خلال القطاع العام، وبقروض من مؤسسات ثنائية ومتعددة الأطراف. ومن ثم ستؤدي القيود على المالية الحكومية بسبب جائحة كورونا، وأعباء الديون التي لا يمكن تحملها نتيجة زيادة معدلات الاقتراض، إلى تقييد قدرة الحكومات على القيام بالاستثمارات المطلوبة في البنية التحتية. ويدفع هذا الوضع القطاع الخاص لمساندة الاستثمارات في البنية التحتية على مستوى المنطقة، ومن الضروري وجود اتجاه واضح على مستوى السياسات، وأطر تنظيمية لجذب رأس المال الخاص.


وفي الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على التصدي لجائحة كورونا، وتحقيق التعافي، والنمو الاقتصادي في نهاية المطاف، فإن عليها أن تدرك الدور المهم والحاسم للبنية التحتية، وكيفية تمويلها على نحو مستدام. وتتمثل رؤيتنا لتطوير البنية التحتية في مساندة توفير البنية التحتية المادية، والمؤسسات المعنية، التي يمكنها تقديم الخدمات اللازمة، حتى تتحول المنطقة إلى وضع أفضل، مما سيساعدها على المضي نحو النمو الأخضر، والشامل، والمستدام.

الخاتمة


امام موجة التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، والتي طالت مختلف مجالات الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، و التي يميزها تخطب الاقتصاد العالمي في دوامة من الازمات المالية والاقتصادية عرفت تزايداً رهيباً نتيجة ترابط الاسواق العالمية وما افرزته من تحولات عميقة اثرت على أسلوب ونسق العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لدى سائر الدول، جاءت هذه الدراسة بهدف التطرق إلى أهم الأزمات المالية العالمية مبرزاً أسباب نشوئها، مراحل تطورها، وكذا أهم الدروس المستفادة منها، وهذا للوصول إلى نتائج وتوصيات تدعم الدراسة المنجزة مع الإشارة لازمة كوفيد 19 .

المراجع:

1. أبو قحف عدنان، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2006.
2. أبوعلي، سلطان، الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر ، المراز العربي للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2008.
3. أبو فارة، يوسف أحمد، إدارة الأزمات / مدخل متكامل ، دار الثراء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.
4. أبو بكر، مصطفى محمود، الأزمة المالية العالمية بين غياب الرؤية ، القاهرة ، عام 2009.
5. البزاز، عادل، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1995.
6. بوحيل، عبد الفتاح عبد السلام، التحليل الاقتصادي الكلي ، الجماهيرية العربية الليبية ، ط 1 ، 1996.
7. ثرون، لستر ، مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، عام 2000
8. الحلواني، احمد ، إدارة الأزمات في القطاع المالي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، عام 2009 .
9. خيام ، عبد الله عمار ، ادارة الأزمات الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، المفاهيم والمناهج ، القاهرة ، 2003
10. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية ، 1986 .
11. زكي ، رمزي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1984 .
12. زيدان ، معين ، تقييم الأداء ومواجهة الأزمات ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2008 .
13. العشماوي شكري رجب الاستدامة في المالية الحكومية مركز ليفانت للدراسات الثقافية والنشر الإسكندرية 2021
14. صبحي محمد ، بعض الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية ، مجلة التجارة والصناعة ، بغداد ، 1989
15. الطوخي ، عبد النبي إسماعيل، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات النقدية والمالية ، عمان ، 2008 .
16. الفتيش. محمد ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، ابريل ، 2000 .
17. قنطقجي، سامي ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية ، دمشق ، دار النهضة ، 2007 .
18. أبو الفضل محمد ، الإجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، مجلة تقرير القاهرة ، العدد العشرون ، مرآز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 26 أكتوبر 2008

- 
19. الخوري، سعد أحمد، الأزمة الاقتصادية المعاصرة .. العودة إلى الحلول القديمة ، صحيفة عكاظ ، القاهرة ، 2008
20. الطوخي، محمد ناجي ، الأزمات المالية ، مجلة التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004.
21. عبد الخالق، جودة ، الأزمة المالية العالمية ، أزمة نظام لا أزمة سياسات ، مجلة سياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 178 في 3/1/2009
22. أورتل، فريد ، الأزمة المالية ، مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة الإسراء ، عام 2008 .

- 
1. Karim Foda and Eswar Prasad, 10 Years after the Financial Crisis Uneven Progress and Some Structural Disconnects, Brookings, September 2018, <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/10-years-after-the-financial-crisis.pdf>
 2. Board of Governors of the Federal Reserve System, Statement on Longer-Run Goals and Monetary Policy Strategy, Monetary Policy Report, July 2018,
 3. Liliane Van Hoof and others, The World Economy Today: Major Trends and Developments, First Edition, (Armenia: Center for Education, Policy Research and Economic Analysis, 2012), pp. 25-26.
 4. United Nations, World Economic Situation and Prospects 2018, https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/WESP2018_Full_Web-1.pdf
 5. Wells Fargo Securities, Economics Group 2018, A Cautious Tale for an Optimistic Outlook, Annual Economic Outlook, December 2017, <https://www.wellsfargomedia.com/assets/pdf/commercial/insights/economics/annual-economic-outlook/2018-annual-economic-outlook-report.pdf>
 6. Bank for International Settlements, Promoting Global Monetary and Financial Stability, BIS Annual Economic Report, 2018, https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2018e_ov.pdf
 7. Steven Pressman and Robert Scott, Ten Years after the Crisis: a Lost Decade? Real-World Economics Review, 2018, Issue No. 83, pp. 2-1
 8. International Monetary Fund (2020), “World Economic Outlook Report: World Economic Outlook Update”, June.
 9. International Monetary Fund (2020), “World Economic Outlook: The Great Lockdown”, April
 10. OECD, (2019). “Social Impact Investment: The Impact Imperative for Sustainable Development”.
 11. OECD. (2020), “Tax and Fiscal Policy in Response to the Coronavirus Crisis: Strengthening Confidence and Resilience”, Updated 19 May 2020.



12. Oxford University, (2020), Oxford Covid-19 Government Response Tracker (OXCGRT),<https://covidtracker.bsg.ox.ac.uk/>